جامعـــــة الدكتور يحيى فارس بالمديـــــة
كليـــــــة العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة

أثر محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنك
(دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري BEA)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص : محاسبة

إعداد الطالبة:

- طبال انفال

تحت إشراف الأستاذ:

- ميسوم بوشنافة

لجنة المناقشة

غزازي عماد	رئيسا
بوشنافة ميسوم	مقررا
يرقي كريم	ممتحنا

السنة الجامعية :2023/2022

جامعـــــة الدكتور يحيى فارس بالمديـــــة
كليـــــــة العلوم الاقتصادية والعلوم
التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة

أثر محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنك
(دراسة حالة بنك الخارجي الجزائري BEA)

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة
تخصص : محاسبة

إعداد الطالبة:

- طبال أنفال

تحت إشراف الأستاذ:

- ميسوم بوشنافة

لجنة المناقشة

السنة الجامعية :2023/2022


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

كلمة شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك احمد الله سبحانه وتعالى على مساعدته لي في إتمام هذا العمل بتوفيقه فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه.

أتقدم بشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **الميسوم بوشنافة** الذي لم يبخل علي بنصائحه وتوجهاته القيمة من خلال إعدادي لهذه المذكرة فكان نعم الأستاذ جزاه الله خيرا.

كما أتقدم بشكر إلى كل عمال البنك الخارجي الجزائري خاصة السيد **غزازي عبد النور** على مساعدته في تقديمه لنا كل الوثائق والمعلومات الضرورية.

كما اشكر مسبقا أساتذتيأعضاء لجنة المناقشة لتكرمهم بقبول مناقشة هذا العمل وتقييمه.

جزاكم الله عني كل خير

إهـــداء

قال الله عز وجل :(وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياهم وبالوالدين إحسانا) سورة الإسراء

إلى من علمني العطاء بدون انتظار إلى من احمل اسمه بكل فخر ، أرجو من الله أن يمدد في عمرك ويرزقك الصحة والعافية

أبي العزيز "يوسف"

إلى ملاكي وقدوتي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان إلى بسمة حياتي وسر الوجود ، إلى من كان دعائها سر نجاحي ن وحنانها بلسم جراحي ، إلى كل من في الوجود بعد الله والرسول عليه الصلاة والسلام

أمي الغالية "كنزة"

الى سندي وقوتي وملاذي بعد الله، إلى من اظهر لي أجمل ما في الحياة وساعدني في مشواري الدراسي

زوجي الغالي " فوزي "

إلى أميري الصغير وقرة عيني و فرحتي الأولى هو حياتي وأغلى هدية من عند الله.

ابني حبيبي " آدم "

إلى أغلى ما املك في هذه الدنيا إخوتي حفظهم الله ورعاهم فريال وياسمين

إلى كل من عائلة "طبال و" قبايلي " كبيرا وصغيرا

إلى كل طلبة تخصص محاسبة وأساتذتي وعمال كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير "المدية"

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة عملي

ملخص:

تعتبر البنوك وسيط مالي يساهم في تمويل الاستثمارات المنتجة لتحقيق الربحية والمردودية لكلا الطرفين، وحتى يتمكن البنك من التحكم في مختلف الوظائف يتطلب وجود اداة محكمة وفعالة لتنظيمها وعليه تعتبر المحاسبة البنكية اداة اساسية في البنوك التجارية .

ومن خلال هذا تطرقنا الى التعرف على النظام المحاسبي البنكيوكيفية التسجيل والمعالجة المحاسبية من جهة، وكذلك تطرقنا الى الربحية المالية للبنوك وعموميات حول المشاريع استثمارية والتمويل البنكي من جهة اخرى.

وبعد ذلك تطرقنا الى الجانب التطبيقي حيث درسنا حالة منح قرض لمؤسسة عمومية بعد القيام بالمعالجة المحاسبية عليها تو صلنا الى حالة وجود اثر ايجابي على مردودية البنك، ومن جهة اخرى حالة وجود اثر سلبي على مردودية البنك مما يستوجب على البنك اتخاذ اجراءات تجر الى القضاء.

الكلمات المفتاحية : البنوك التجارية – المحاسبة البنكية– الربحية المالية – المشاريع استثمارية – التمويل البنكي .

Summary :

Banks are considered financial intrmediary that contributes to the financing of producive investments to achieve profitability and profitability for both parties , in order for the bank to be able to control the various jobs, it requires the existence of a tight and effective tool to organize them , and accordingly bank accounting is considered an essential tool in commercial banks.

And throughthis ,wetouched on getting to know the banking accounting system and how to register and accounting treatment on the one hand , wealsotouched on the financial profitability of banks and generalities about investment projects and bank financing on the otherhand .

After that ,wetouched on the practical side , where westudied the case of granting a loan to a public institution aftercarrying out the accountingtreatment on it.

Key words : commercial banks – bank accounting – financial profitability – investment projects – bank financing .

فهرس المحتويات	
كلمة شكر وتقدير	
إهداء	
ملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول والأشكال	
مقدمة عامة	**أ – ث**
الفصل الأول: النظام المحاسبي البنكي وربحيته المالية	
مقدمة الفصل الأول	**1**
المبحث الأول: النظام المحاسبي البنكي	**2**
المطلب الأول: ماهية المحاسبة وأنواعها.	**2**
الفرع الأول: تعريف المحاسبة	**3-2**
الفرع الثاني: أنواع المحاسبة	**3**
أولا : المحاسبة الإدارية	**3**
1 خصائص المحاسبة الإدارية	**4**
ثانيا: المحاسبة المالية	**4**
1 خصائص المحاسبة المالية	**4**
2 مبادئ المحاسبة الأساسية	**4**
المطلب الثاني: تعريف نظام المحاسبي البنكي ومقوماته في البنوك	**5**
الفرع الأول: تعريف نظام المحاسبي البنكي	**5**
الفرع الثاني:مقومات النظم المحاسبية في البنوك التجارية	**6**
أولا: دليل الحسابات	**6**
ثانيا: المجموعة المستندية	**6**
ثالثا: الطرق المحاسبية	**6**
رابعا: التقارير الدورية	**6**

خامسا: المجموعة المستندية	**6**
المطلب الثالث: القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك	**7**
المطلب الرابع: مخطط الحسابات البنكية وقوائم المالية البنكية	**8-10**
الفرع الأول:مخطط الحسابات البنكية .	**8-9**
الفرع الثاني : قوائم المالية البنكية	**09 -10**
المبحث الثاني: التسجيل والمعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية البنكية	**11**
المطلب الأول: الدفاتر والكشوف المستخدمة في التسجيل	**11**
الفرع الأول: الدفاتر المستخدمة في التسجيل	**11**
أولا: اليومية	**11**
الفرع الثاني: الكشوفات المستخدمة في التسجيل	**12**
أولا: الكشوفات	**12**
ثانيا: ميزان المراجعة	**12**
ثالثا: الكشوفات الدورية	**12**
رابعا: الحسابات الختامية	**12**
المطلب الثاني: مراحل التسجيل المحاسبي	**13 -14**
المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم السلف والقرض	**14-20**
المبحث الثالث: الربحية المالية للبنوك	**20**
المطلب الأول: ربحية البنوك بين الماهية والأهداف	**20**
الفرع الأول: ماهية ربحية للبنوك التجارية	**20**
الفرع الثاني: أهداف الربحية	**21**
المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك	**22**
المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في ربحية البنوك	**22**
الفرع الأول: عوامل داخلية	**22**
الفرع الثاني: عوامل خارجية	**23**
المطلب الرابع: طرق واليات تقييم الربحية المالية	**23**

الفرع الأول: مؤشرات الربحية	**25-23**
خلاصة الفصل الأول	**26**
الفصل الثاني: تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية	
تمهيد الفصل	**27**
المبحث الأول: عموميات حول المشاريع الاستثمارية	**28**
المطلب الأول: مفهوم وخصائص المشاريع	**28**
الفرع الأول: تعريف المشاريع الاستثمارية	**28**
المطلب الثاني: أنواع المشاريع الاستثمارية	**29**
أولا: المشاريع الاستثمارية على أساس قابلية القياس	**29**
ثانيا: المشاريع الاستثمارية حسب العلاقة التبادلية	**29**
ثالثا: المشاريع الاستثمارية حسب حجمها	**30**
رابعا: المشاريع الاستثمارية حسب البعد الاجتماعي	**30**
المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية	**31**
المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية	**32**
المطلب الأول: مفهوم تمويل البنكي ومراحل العملية التمويلية	**32**
الفرع الأول: مفهوم تمويل البنكي	**32**
الفرع الثاني:مراحل العملية التمويلية	**36-33**
المطلب الثاني:أهمية وأنواع التمويل البنكي	**37**
الفرع الأول: أهمية التمويل البنكي	**37**
الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي	**38-37**
المطلب الثالث: مبادئ ومصادر التمويل البنكي	**42-39**
الفرع الأول: مبادئ التمويل البنكي	**39**
الفرع الثاني: مصادر التمويل البنكي	**41- 40**
المبحث الثالث: علاقة المشاريع بتمويل البنكي و اثاره على ربحية البنك	**43**
المطلب الأول: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي .	**43**

المطلب الثاني: اثر تمويل المشروعات على ربحية البنك	**44**
خلاصة الفصل الثاني	**45**
الفصل الثالث: دراسةحالة في البنك الخارجي الجزائري	
تمهيد	**46**
المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري	**48-47**
المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه	**47**
أولا : نشأة البنك الخارجي الجزائري	**47**
ثانيا :أهداف البنك الخارجي الجزائري	**48**
المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري .	**49**
المطلب الثالث: دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائر	**50**
أولا: تعريف الوكالة البنك الخارجي الجزائر .	**50**
ثانيا : الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائربالمدية	**52- 50**
المبحث الثاني: المحاسبة في البنك الخارجي الجزائري و أثرها على مردودية البنك	**64-53**
المطلب الأول: القيد المحاسبي للعمليات البنكية .	**58-53**
المطلب الثاني :دراسة حالة منح قرض في البنك الخارجي الجزائري.	**63-58**
خلاصة الفصل الثالث	**64**
خاتمة عامة	**67-65**
قائمة المراجع	**71-68**
الملاحق	**-**

قائمة الجداول

قائمة الجداول:

الفصل	رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الأول	01	نموذج العام لليومية	**10**
الأول	02	نموذج دفتر الأستاذ مفصل	**11**
الأول	03	نموذج لميزان المراجعة	**12**
الثالث	04	جدول اهتلاك القرض	

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال:

الفصل	رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الأول	01	شرح لتعريف المحاسبة	**3**
الأول	02	دورة القيد والترجيل بالبنوك التجارية	**14**
الثالث	03	الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري	**49**
الثالث	04	الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية	**52**

مقدمة

مقدمة:

يعتبر الجهاز البنكي المرآة العاكسة لأي تنمية اقتصادية بحيث أصبح نجاح النظام الاقتصادي في الوقت الحاضر مرهونا بمدى فعاليته ونجاعته وذلك من خلال قدرته على تمويل التنمية الاقتصادية الشاملة وقدرته على تجميع فوائد دخول مختلف القطاعات والتنويع الآلي للخدمات المصرفية المتعددة التي أصبحت البنوك الحديثة، تتنافس لتوفيرها لعملائها وكذلك لاستعمالها لتقنيات أكثر فعالية لعرض النقود والتحكم في عناصر الاقتصاد الكلي، فنجد النظام المصرفي المسيطر على جل الفروع الاقتصادية حيث الدولة تتخذه كأداة تخطيط مالي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

المؤسسات البنكية بصفة عامة ونظرا لموقعها المتميز فـهي شديدة التأثر والتأثير في البيئة المحيطة سواء على المستوى المحلي أو الدولي حيث نجد معظم الدول النامية تعاني من التخلف في جهازها المصرفي ومحدودية نشاطها فه و بالتالي يحتاج إلى تطوير ووضع السياسات المناسبة لتنظيم عمله وتوجيه نشاطه ليحقق الربحية، حيث يعتبر تحقيق الربحية وتعظيمها هدفا أساسيا للبنوك التجارية، بحيث أن سعيها المستمر وراء تحقيق الأرباح يمكنها من المحافظة على استمراريتها وبقائها، وللمحاسبة دور فعال في تحسين أداء البنوك بتميزها بالسرعة والدقة في انجاز المهام، بحيث يسهل استخراج البيانات والكشوفات والمعلومات اللازمة في الوقت المناسب.

وعليه فان الباحثين المفكرين في علوم المصارف يسعون في هذا المجال للترك يز على المحاسبة في البنوك والتي يجب أن تكون على درجة عالية من المرونة والوضوح لكسب ثقة المستثمرين.

1 إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسة:

-ما تأثير محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنوك التجارية عموما ؟وبالبنك الخارجي الجزائري (المدية) BEA خصوصا؟

للإجابة على إشكالية البحث نطرح التساؤلات الفرعية:

-ما المقصود بالنظام المحاسبي البنكي؟

-كيف يقوم البنك بتنظيم المحاسبي؟

-ما مدى مساهمة القروض في البنك الخارجي الجزائري بالمدية ؟

2 - فرضيات البحث:

محاولة الإجابة على الأسئلة الفرعية المطروحة بطرح الفرضيات التالية:

- النظام البنكي عبارة عن خطوات محاسبية تساعد على إتمام الوظائف الرئيسية.

-يقوم البنك بتنظيم المحاسبي وفق أسس ومبادئ؛

-سيتحصل البنك الخارجي الجزائر ي بالمدية على عوائد جراء منحه للقروض.

3 - أهداف البحث:

إن هدف البحث يكمن في محاولة التعرف على النظام المحاسبي البنكي وكيفية المعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية البنكية والإلمام حول المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي خصوصا في التزايد الهائل لنشاط البنوك وذلك من خلال التطرق إلى مراحل العملية التمويلية ومبادئ ومصادر التمويل ومعرفة أثر استخدام المحاسبة في التمويل الاستثمارات على ربحية البنك وذلك من خلال تقديم جزء تطبيقي يوضح أثر القيام بالعمليات المحاسبية على ربحية البنك الخارجي الجزائري.

4 - أهمية البحث:

تكمن أهمية الدراسة في كونه موضوع جديد من خلال تناوله لوظيفة مهمة من وظائف القطاع المصرفي وهي النظام المحاسبي وأثره على ربحية البنك والتي تعتبر حلقة مهمة في البنوك إذ يمكن أن يساهم بشكل فعال في ا لبناء المصرفي الناجح والمستقر.

5 - أسباب اختيار الدراسة: هناك أسباب لاختيار هذا الموضوع منها أسباب ذاتية وهي الرغبة الشخصية في دراسة الموضوع وكذلك يندرج هذا الموضوع ضمن التخصص ومنها أسباب موضوعية من خلال التطرق إلى هذا الموضوع بغية فتح مجال البحث أمام المهتمين به مستقبلا.

6 - حدود البحث: تمثلت حدوث البحث فيما يلي:

الحدود المكانية: تمت الدراسة في البنك الخارجي الجزائري فرع المدية .

الحدود الزمنية: تمت الدراسة التطبيقية من 12/02/ 2023 إلى 09//03/2023

7 - منهجية البحث : نحاول إتباع المنهج الوصفي والمنهج التحليلي حيث نستخدم المنهج الوصفي في الجانب النظري من تعريفات وغيرها، أما المنهج التحليلي فتستخدمه في الدراسة التطبيقية إضافة إلى انتهج نا المنهج الا ستدلالي الاستنباطي استنادا على الوثائق والمستندات المحاسبية التي تعتبر كإثباتات محاسبية .

8 - الدراسات السابقة :

- **باسل جبر حسن ابو زعيتر** ، العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين و هي عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الماجيتسر في المحاسبة والتمويل كلية التجارة بالجامعة السلامية عزة 2006 تهدف هذه الدراسة إلى تحديد و قياس الأثر الذي تحدثه العوامل لمؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين خلال الفترة 1997-2004 و قد اشتملت الدراسة على عينة من المصارف

التجارية العاملة في فلسطين و قد تم تجميع بيانات المصارف التجارية (عينة الدراسة) عن الفترة (1997–2004) و تحليلها إحصائيا، حيث تم دراسة سلوك المتغير التابع (الربحية) مقاسة بمعدل العائد على الموجودات (ROA) و معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) ، و المتغيرات المستقلة المتمثلة في (نسبة السيولة النقدية، نسبة الأصول الثابتة إلى حقوق المساهمين، وأخيرا قد أوصت الدراسة المصارف التجارية العاملة في فلسطين بالعمل على تنويع استثماراتها من أجل زيادة الإيرادات و تقليل المخاطر، و البحث عن وسائل تمكنها من زيادة حجم التسهيلات الائتمانية لديها لما تمثله من مصدر هام للدخل، و تطوير و استحداث خدمات مصرفية يمكن من خلالها زيادة إيرادات المصارف التجارية، و التركيز على جذب ودائع التوفير و التقليل من التركيز على جذب الودائع لأجل من أجل تخفيض تكلفة الودائع في ظل انخفاض الطلب على الائتمان، و كذلك إيلاء كل من (السيولة النقدية و المخصصات الخاصة و الانتشار الجغرافي للمصارف و الرافعة المالية و صافي الفوائد) لما لها من أثر هام على ربحية المصارف التجارية.

- **توفيق رزمان** :فعالية استعمال المحاسبة البنكية التدقيق والرقابة مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر العلوم الاقتصادية تخصص بنوك و تأمينات قسم العلوم الاقتصادية،جامعة منتوري، قسنطينة الاقتصادية الجزائر 2006/2005

وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المحاسبة البنكية في التسيير المالي للبنوك من خلال عرض النظام 03/02 المتعلق برقابة الداخلية للبنوك.كما خلص البحث إلى ان فعالية استعمال المحاسبة البنكية في عملية التدقيق هي ضرورة حتمية لا مناص منها لكي تسمح بتطور العمل البنكي .

- **لدرع خديجة** : تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية و الإسلامية أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة جامعة حسيبة بن بوعلي شلف 2013.

حيث وجدت انه يمكن للبنوك أن تلعب دورا أكثر فاعلية في فهم و تقييم المشاريع بمختلف مجالاتها الصناعية أو الخدمية أو التجارية لتسهيل تمويل المؤسسات على مختلف أحجامها لذلك أصبح من الضروري البحث عن بدائل تمويلية تكون أكثر ملائمة و في متناول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

8- صعوبات الدراسة :

- عدم توفر دراسات سابقة حول الموضوع .
- حجم المعلومات في البنك قليل نظرا لسرية الملفات وأرقام حسابات الزبائن التي تعد من أسرار المهنة.
- ضيق الوقت من اجل الإتمام بالموضوع وذلك راجع إلى أسباب شخصية .

9-تقسيمات البحث:

من اجل إجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا البحث إلى ثلاث فصول الفصل الأول سنتطرق إلى النظام المحاسبي البنكي وربحيته المالية بينما الفصل الثاني سنتطرق فيه إلى تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية أما الفصل الثالث سنتناول دراسة حالة في البنك الخارجي الجزائري (وكالة المدية).

الفصل الاول

مقدمة الفصل:

تعد البنوك التجارية من القطاعات الحيوية التي تباشر في عملية تنشيط استمرارية الاقتصاد الوطني بصفة عامة، إلا انه لايمكن أن نتكلم عن استمرارية نشاط البنوك التجارية دون التكلم عن المحاسبة التي تعد من المواضيع المهمة التي تلجا إليها البنوك التجارية، التي تهدف إلى ترجمة البيانات إلى معلومات تساعد على اتخاذ القرارات و تساهم في تحسين من جودتها المالية والربحية المالية للبنك فيعتبر هدف تعظيم الربحية هو الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع البنوك التجارية فهو العامل الأساسي لبقائها واستمرارها و بالتالي تعطي مؤشر و صورة جيدة عن أداء البنك التجاري ونظرا لأهمية وتكامل كل من هذين الطرفين، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: النظام المحاسبي البنكي

المبحث الثاني:المعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية البنكية.

المبحث الثالث: الربحية المالية للبنوك.

المبحث الأول: النظام المحاسبي البنكي

إن النظام المحاسبي يتلقى القبول من الجميع فهو أداة لايمكن الاستغناء عنه من اجل التيسير الناجح لمختلف المؤسسات، وفق قيود وشروط محددة يتوجب استعمال مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد في تحليل العمليات المالية والمحاسبية عند حدوثها وتسجيلها على أساس الوثائق المثبتة لها ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها فيالوقت المناسب بصورة سليمة حتى تتمكن إدارة المؤسسة من تسييرها بكفاءة ونجاح.

سنحاول التطرق إلى بعض المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة من خلال معالجة العناوين الآتية:

المطلب الأول:ماهية المحاسبة وأنواعها .

الفرع الأول: تعريف المحاسبة .

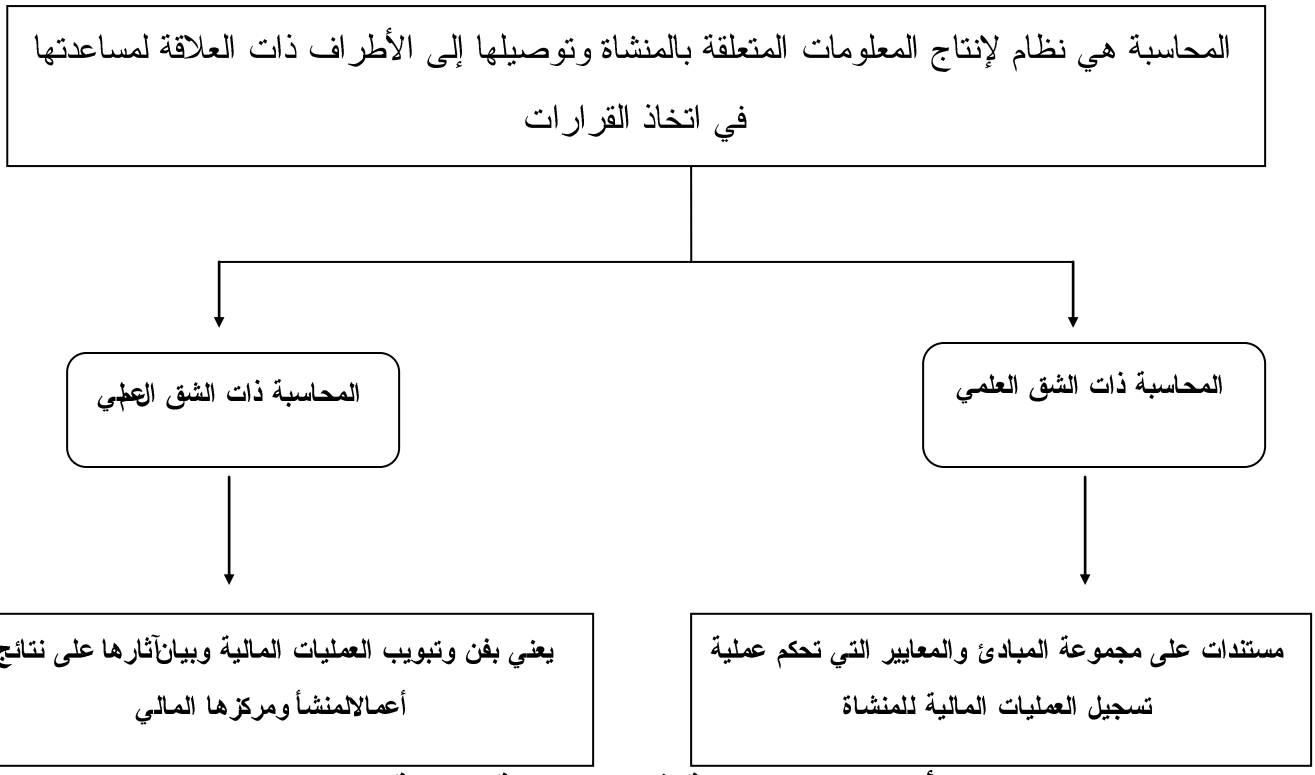
- **التعريف الأول:** المحاسبة هي العلم الذي يبحث في طرق تحديد وتسجيل وتبويب وتحليل المعلومات المالية المختلفة للمنشاة لخدمة أغراض معينة. [1]
- **التعريف الثاني:** المحاسبة هي عملية تسجيل وتصنيف وتبويب وتلخيص العمليات التجارية ذات الأثر المالي،إضافةلاستخلاص النتائج المالية و تفسير هذه النتائج وتحليلها.[2]
- **التعريف الثالث:** المحاسبة علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها وتسجيلها من مواقع ومستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من

[1] احمد محمد أبو شماله ، دراسات في المحاسبة المالية الطبعة الأولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، عمان الأردن 2010 ص10

[2] – رضوان محمد ألعناتي ، مبادئ المحاسبة وتطبيقها .دار الصفاء .الأردن .ط 4 ، .2003 ص.02

تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم استخراج نتيجةأعمالها من ربح أو خسارة عن فترة معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة. [1]

الشكل رقم (01) : شرح لتعريف المحاسبة



المصدر: احمد محمد أبو شماله، دراسة في المحاسبة المالية، مرجع سابق ص 10.

الفرع الثاني:أنواع المحاسبة

أولا: المحاسبة الإدارية:

المحاسبة الإدارية أداة من أدوات الإدارة تستخدمها لتوفير المعلومات المختلفة بما تتضمنه من أساليب، سواء المتعلقة بالتكاليف أم تلك المتعلقة بالإيرادات لمساعدتها في أداء

[1]– خليل محمود الرفاعي ، وآخرون ، أساسيات المحاسبة المالية ، طبعة الاولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان ، الأردن 2009 ص14.

وظائفها المتعددة وخاصة عملية اتخاذ القرارات السليمة في الوقت المناسب بناء على معلومات مقدمة من خلال معادلات علمية.[1]

وللمحاسبة الإدارية عدة أهداف والمتمثلة كما يلي :

- توفير المعلومات الملائمة لأغراض التخطيط واتخاذ القرارات.
- توفير المعلومات الملائمة لتقييم الإداريين في كافة المستويات الإدارية في الوحدة الاقتصادية.
- توفير المعلومات الملائمة لحل المشاكل في كافة المستويات الإدارية.

1 - خصائص معلومات المحاسبة الإدارية :

تعتبر تلك الخصائص ضرورية حتى تؤدي معلومات تقارير المحاسبة الإدارية الغرض منها ، ومن أهم الخصائص نجد :

- **خاصية الملائمة:** تعني أن المعلومات يجب أن تكون هامة مفيدة ومرتبطة بالمشكلة التي تواجه الإدارة.
- **خاصية التوقيت:** تعني أن الحاجة إلى معلومات المحاسبة الإدارية قد تكون فورية وقت الطلب مع مراعاة ان الكثير من التقارير المحاسبية تفقد قيمتها والحاجة إليها إذا تم توفيرها متأخرة .
- **التحديد والدقة:** لا فائدة من تقديم معلومات فورية غير دقيقة أو خاطئة لان الاعتماد على معلومات خاطئة يؤدي بالضرورة إلى نتائج خاطئة [2].

[1] – هدى دياب احمد صالح اساليب المحاسبة الادارية ودورها في تحقيق الزيادة في المؤسسات الفندقية مجلة جامعة القدس عمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة القدس المفتوحة رام الله وفلسطين مجلد 1. 2010 ص 199.

[2] – ناصر نورا لدين عبد اللطيف ، دراسات في المحاسبة الإدارية الاستراتيجية لأغراض تحسين الأداء والإنتاجية وتدنية التكاليف .طبعة 1 دار الجامعية الإسكندرية 2014 ص37

ثانيا / المحاسبة المالية:

المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بت خزين معطيات قاعدية عدد يق، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجا عته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. [1]

1 -خصائص المحاسبة المالية :

-نظام للمعلومة المالية (تركز على المفهوم المالي أكثر من المفهوم المحاسبي)

-كشوف تعكس بصدق المركز المالي (**الموازنة:** نشاط ومعلومات الكيان)

-معلومات يمكن قياسها عدديا (رقميا) تتكون من معطيات عددية قابلة للقياس النقدي.

-تصنيف و تقييم وتسجيل المعلومات المالية (وفق المعايير الدولية).

-قياس اداء ونجاعة الكيان (من خلال جدول حسابات النتائج).

-قياس وضع الخزينة (من خلال التدفق النقدي) قدرة الكيان على توليد النقدية.

- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة (في نهاية الفترة المحاسبية مبدأ الدورية).

2 - المبادئ المحاسبية الأساسية: هي بمثابة أدلة أو قواعد يسترشد فيها المحاسب في تنفيذ الدورة المحاسبية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية ومن أهمها:

-**مبدأ الفترة المالية:** من اجل قياس نتيجة أعمال الوحدة الاقتصادية، يتم تقسيمها إلى فترات دورية متساوية، الفترة الواحدة 12 شهرا وهي السنة المالية.

-**مبدأ أساس الاستحقاق:** يعني كل فترة مالية كل ما يخصها من إرادات ثم اكتسابها سواء قبضت أم لم تقبض، وكل ما يخصها من مصاريف ونفقات سواء دفعت أم لم تدفع ، وبذلك يقف أساس الاستحقاق على طرفي نق يض مع الأساس النقدي والذي

[1]- المادة 03 القانون رقم 11/07المؤرخ/2007/11 يتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائر العاصمة، الجزائر العدد 74.ص3

على أساسه يتم الاعتراف بالإيراد عند استلام النقدية وكذلك المصروف عند دفع النقدية.

- **مبدأ تحقق الإيراد:** وفقا لهذا المبدأ لابد من وجود واقعة أو حدث يمكن الاعتماد عليه قرينة أو معيار لتحقق أو اكتساب الإيراد وذلك ليكون بالإمكان الاعتراف بهذا الإيراد بالدفاتر المحاسبية .
- **مبدأ مقابلة الإيراد بالنفقات:** تتم مقابلة إيرادات الفترة المالية من نفقات للوصول إلى صافي الربح أو الخسارة.
- **مبدأ الإفصاح الكامل:** وينص على انه يتوجب على إدارة المنشاة نشر كافة المعلومات المالية الضرورية في تقاريرها المالية السنوية بشكل تام وكامل مما يجعلها واضحة ومفهومة لقارئها م ع عدم جواز حذف أي معلومة جوهرية.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** يدعو هذا المبدأ كلا من المحاسب والمدقق الحسابات إلى توجيه اهتمامهم وعنايتهم بشكل رئيسي نحو البنود والعناصر التي تتضمنها القوائم المالية وتشكل أهمية متميزة مقارنة بغيرها من البنود، وتطبيق في الواقع العملي لمبدأ الإفصاح الكامل.
- **مبدأ الثبات والاتساق:** يقضي هذا المبدأ بان تستمر المنشاة في تطبيق المبادئ والسياسات المحاسبية نفسها في القياس أو التقييم وذلك على مدار الفترات المالية المتتالية.
- **مبدأ الموضوعية:** يقضي هذا المبدأ بضرورة الاعتماد على القرائن الموضوعية في إثبات العمليات المالية في السجلات المحاسبية، والمستندات هي تلك القرائن الموضوعية، لا يفترض أنيتم تسجيل العمليات المالية بموجب مستندات مؤيدة وبالقيم التي تظهر في هذه المستندات كما يقتضي هذا المبدأ أيضا بالتحقق الفعلي من وجود الأصول خلال عملية الجرد.

-**مبدأ التحفظ (الحيطة والحذر):** يجب أن يكون المحاسب متحفظا في قياس الربح المحاسبي ،وذلك بقصد جعل هذا القياس أكثر موضوعية ، لذا فلا يثبت المحاسب إلا أرباح المتحققة فعلا، في حين وعلى العكس من ذلك تماما يثبت المحاسب الخسائر أيا كانت درجة احتمال تحققها .

المطلب الثاني:تعريف النظام المحاسبي البنكي ومقوماته في البنوك التجارية.

الفرع الأول: تعريف النظام المحاسبي البنكي:

تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع وتسجيل وعرض العمليات اليومية في الدفاتر بغرضتفسير محتوى عناصر الميزانية، وجدول النتائج ، من اجل تسهيل عملية فهمها،لاسيما أعوان البنك والمستخدمين. من خلال توضيحها في شكل رقمي تسمح بعمل صلة جيدة بين الأنشطة والمعطيات المحاسبية . [1]

الفرع الثاني:مقومات النظم المحاسبية في البنوك التجارية:

يعتمد النظام المحاسبي على عدة مقومات أساسية تكفل له القدرة على تحقيق الأهداف المطلوبة منه وتتمثل فيما يلي:

أولا/دليل الحسابات: عبارة عن قائمة تتضمن من رموز وأرقام الحسابات المستخدمة في الوحدة الاقتصادية.

ثانيا /المجموعة الدفترية : تشمل دفاتر اليومية واليوميات المساعدة التي تستخدم في تسجيل العمليات المالية ورمز الأستاذ المساعدة وتستخدم في تصوير الحسابات، ودفاتر إعداد موازين المراجعة والجرد وإعداد الحسابات الختامية والقوائم المالية والسجلات التحليلية لاستخدام الأصول الثابتة الأجور وغيرها.

[1] – توفيق زرمان فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية تخصص بنوك وتأمينات ، قسم العلوم الاقتصادية جامعة منتوري قسنطينة الجزائر 2006 ص 1

ثالثا / الطرق المحاسبية: وهي تحدد كيفية تصميم الوثائق والدفاتر والسجلات المحاسبية وعددها وحجمها بما ينسجم مع طبيعة المشروع وحجم أعماله ومن أكثر الطرق شيوعا في النظام البنكي الطريقة الانجليزية والألمانية.

رابعا /التقارير الدورية: يعتبر النظام المحاسبي في البنوك التجارية الوسيلة الوحيدة التي تمكن إدارة البنك أو المتعاملين معه من الخارج على الوقوف على مركزه المالي ومدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ووظائفه، وذلك عن طريق ما يوفره من أدوات الرقابة والتحليل المالي والتي في مقدماته التقارير المحاسبية، التي تقدم للعد يد من الأطراف الداخلية والخارجية لمساعدتها في تقييم الأداء واتخاذ العديد من القرارات.

خامسا / المجموعة المستندية: هي مصدر القيد الأول في النظام المحاسبي، وتتكون من نوعين:

- **مستندات داخلية:** يتم إعدادها من قبل البنك نفسه.
- **مستندات خارجية:** يتم إعدادها من قبل العملاء.[1]

المطلب الثالث:القواعد المحاسبية المطبقة على البنوك.

جاء النظام 09. 08. المؤرخ في 12 محرم 1431 الموافق ل29 ديسمبر 2009 الذي يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف المصارف والمؤسسات بهدف معرفة كيف تقييم الأدوات المالية وت سجيلها في المصارف والمؤسسات المالية.

سنقوم أولا بتعريف المفاهيم الأساسية التي تناولها هذا النظام في مواده 02- 03 -04 – 05- 06- 07 وهي كالأتي :

[1] – رابح بوقره .معاد عربوة .**مدى تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في البنوك التجارية في إطار معايير المحاسبة الدولية لتفعيل رقابتها وتحسين أدائها البنكي**، مجلة البحوث في العلوم المالية.والمحاسبة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف المسيلة الجزائر العدد. 2012ص.46.47.

الأداة المالية: هي كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان أخر.

الأصل المالي: هو كل أصل يأخذ شكل الخزينة، أداة أموال خاصة لدى كيان أخر حقا تقاعديا لاستلام أموال سائلة او اصل مالي آخر من كيان أخر، حق تعاقديا لتبادل أصول وخصوم مالية مع كيان آخر كما تشكل الأموال بالصندوق جزءا من الأصول المالية وخصوصا الموجودات لدى مصرف الجزائر والخزينة العمومية ومركز الشيكات البريدية والبنوك الأخرى والأسهم والسندات والأوراق المماثلة الأخرى.

الخصم المالي: هو كل خصم يأخذ شكل الالتزام التعاقدي وذلك :

- تسليم لكيان آخر أموال سائلة او اصلا ماليا آخر.
- تبادل أصول وخصوم مع كيان أخر شروط قد لا تكون غير مناسبة.
- أداة الأموال الخاصة: هي كل عقد يظهر مصلحة متبقية في أصول كيان ما يعد طرح كل خصومه.
- **القيمة العادلة :** هي المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل لأصل ما أو انقضاء خصم ما بين اطراف على اطلاع جيد و تعمل ضمن شروط المنافسة العادلة.
- **التكلفة المهتلكة للأصل او الخصم المالي** : هي المبلغ قيم به الأصل المالي أو الخصم المالي عند تسجيله المحاسبي الأول ، مطروحا منه تسديدات الأقساط الرئيسية ، مضافا أو منقوصا (+/-) الاستهلاك المتراكم لكل فرق بين الأصلي والمبلغ عند تاريخ الاستحقاق ، مطروح منه كل تخفيض بسبب خسارة القيمة أو عدم قابلية التحصيل .

صنف الأصول المالية مثل مانصت عليه المادة رقم 08 إلى فئات حيث يرتبط هنا التصنيف بنية الكيان عند الحصول على هذه الأصول وهي كما يلي :

- **أصول المالية:** محتفظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق (التكلفة التاريخية) [1].

[1] - قانون رقم 08-09 المتعلق بقواعد التنظيم والتسجيل المحاسبي للادوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية تاريخ 25 فبراير 2010، ىالعدد 14 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الشعبية ص20.

- **أصول مالية متاحة للبيع:** (القيمة العادلة).
- **أصول مالية أخرى:** (تقيم وتسجل محاسبيا حسب القواعد العامة المحددة بالقرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 .
- **أما الخصوم المالية:** فتتم تصنيفها إلى فئتين حسب ما جاء في نص المادة 21 من النظام وهما :
  - الخصوم المالية المحتفظ بها لغرض المعاملة (القيمة العادلة) .
  - الخصوم المالية الأخرى (التكلفة التاريخية).

المطلب الرابع : مخطط الحسابات البنكية وقائم المالية البنكية.

الفرع الأول :مخطط الحسابات البنكية.

لقد ألزم المشرع الجزائري كل الكيانات بتطبيق النظام المحاسبي والمالي ابتداء / من 01 جانفي 2010 ومن بينها المصارف والمؤسسات المالية ،وحيث ألغت المادة 07 من النظام 09- 04 المؤرخ في أول شعبان 1430 الموافق ل 23 جويلية 2009 النظام رقم 92 -80 المؤرخ في 17 نوفمبر 1992 المتضمن مخطط الحسابات المصرفي حيث شمل النظام 09-04 المتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية المطبقة على المصارف والمؤسسات المالية على مدونة حسابات جديدة خاصة بالقطاع المصرفي والتي تتضمن الأصناف التالية:

الصنف 01:عمليات الخزينة وعمليات مابين المصارف:

تسجل حسابات هذا الصنف النقود والقيم بالصندوق، وعمليات الخزينة (السلفيات،الاقتراضات....الخ) وعمليات مابين المصارف وهي تلك العمليات التي تتم بين المصرف المركزي والخزينة العمومية ومراكز الصكوك البريدية والمصارف والمؤسسات المالية بما في ذلك المراسلين الاجانب وكذا المؤسسات المالية و الدولية والإقليمية.

الصنف02:حسابات العمليات مع الزبائن:

تشمل حسابات هذا الصنف على كل القروض الممنوحة للزبائن ب غض النظر عن أجال استحقاقها وكذا الودائع التي تتم من قبلهم باستثناء الاستخدامات والموارد المجسدة بسندات.

الصنف 03:حافظة الأوراق المالية وحسابات التسوية:

زيادة على العمليات المتعلقة بحافظة الأوراق المالية تسجل حسابات هذا الصنف أيضا الديون من المجسدة بأوراق مالية وبحيث أنها تحتوي حافظة الأوراق المالية على المعاملات وأوراق التوظيف وكذا شهادات الاستثمار كما يضم هذا الصنف عمليات التحصيل والعمليات مع الغير والاستعلا مات الأخرى وكذا الحسابات الانتقالية والتسوية المتعلقة بمجموع عمليات المؤسسات الخاضعة.

الصنف 04: القيم الثابتة.

تسجل حسابات هذا الصنف الاستخدامات الموجهة لخدمة نشاط المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة وكذا القروض التابعة والأصول الثابتة سواء كانت مالية أو مادية أو غير مادية، بما فيها تلك المقدمة في شكل إيجار بسيط.

الصنف 05: رؤوس الأموال الخاصة والعناصر المتماثلة:

تجمع في حسابات هذا الصنف مجموع وسائل التمويل في شكل حصص أو موضوعة تحت تصرف المؤسسة الخاضعة بصفة دائمة أو مستمرة كما تظهر أيضا فيه النواتج والأعباء المؤجلة، خارج دورة الاستغلال، نتيجة السنة المالية.

الصنف 06: الأعباء.

تسجل حسابات هذا الصنف جميع الأعباء التي تتحملها المؤسسة الخاضعة خلال السنة، وزيادة على أعباء الاستغلال المصرفي المتعلقة بالنشاط المصرفي المحض تتضمن حسابات هذا الصنف المصاريف العامة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر

القيمة، كما تظهر فيه مخصصات الأموال ضد المخاطر المصرفية العامة وأخيرا تظهر العناصر غير العادية، الأعباء والضرائب على النتائج والعناصر المتماثلة.

الصنف 07: النواتج .

تشمل حسابات هذا الصنف على مجموع النواتج خلال السنة من طرف المؤسسة الخاضعة زيادة على نواتج الاستغلال المصرفي والمتعلقة بالنشاط المصرفي المحض، بحيث تتضمن حسابات هذا الصنف الاسترجاعات عن خسائر القيمة المؤونات كما تسجل فيه استرجاع الأموال ضد المخاطر المصرفية العامة كما تظهر فيه العناصر الغير عادية للنواتج.

الصنف 09: خارج الميزانية.

تشمل بنود هذا الصنف على مجموع التزامات المؤسسة الخاضعة سواء كانت معطاة أو م تلقاة ، يتم التميز بين مختلف الالتزامات من خلال طبيعة الالتزام والطرف المقابل وفي هذا السياق لقد تم تخصيص حسابات التزامات التمويل والتزامات الضمان والتزامات على الأوراق المالية والتزامات بالعملة الصعبة . [1]

الفرع الثاني : قوائم المالية البنكية:

تعبر القوائم المالية المنتج النهائي للعمليات المحاسبية حيث تعتبر الأداة الرئيسية التي تمكن الكيانات من إيصال المعلومات الضرورية والملائمة إلى الأطراف المعنية التي يعتمد عليها في عملية اتخاذ القرارات الرشيدة، بحيث جاء النظام رقم 09- 05 المؤرخ في 9 شوال عام 1430 الموافق لـــــ 18 أكتوبر 2009المتضمن اعداد الكشوف المالية للمصارف و المؤسسات المالية ونشرها بهدف تحديد شروط إعداد الكشوف المالية الخاصة

[1]– القانون رقم 09 ، 04 المتعلق بالمخطط الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية ، تاريخ 29 ديسمبر 2009 العدد 76. الجريدة الرسمية الجزائرية الشعبية ص 15 ص16.

بها وبمقتضى هذا النظام يجب على المؤسسات الخاضعة الالتزام بنشر خمس كشوف مالية بالإضافة إلى ملحق يتضمن الطرق والقواعد المحاسبية المعتمدة وهي كما يلي:

الميزانية:

وهي عبارة عن الكشف الإجمالي لما للكيان في قائمة الأصول وما عليه في قائمة الخصوم، فهي بصفة عامة تعبر عن الحالة المالية للبنوك في فترة زمنية معينة .

جدول حسابات النتائج:

هو عبارة عن الكشف المالي للأعباء والإيرادات نتيجة الدورة المالية وبالتالي يفسر جدول حسابات النتائج كافة الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال فترة زمنية معينة.

خارج الميزانية: هي قائمة مخصصة لعرض الالتزامات (التعهدات) البنكية وهذا نظرا لأهمية هذه التعهدات وذلك خلافا للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تشير إلى تعهداتها في ملاحق قوائمها المالية وتصنف الالتزامات أولا حسب نوعها ممنوحة أو مستلمة ، ثم حسب طبيعتها التزام التمويل (العملة الوطنية ، أو بعملات أجنبية) التزام بالضمان والالتزام على السندات .

جدول تدفقات الخزينة: هي كشف يعطي مستخدمي الكشوف المالية أساسا لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد السيولة ويظهر معلومات دول استخدام هذه السيولة ويمكن إعدادها بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

جدول تغيير الأموال الخاصة: يشكل بيان تغيير الأموال الخاصة تحليلا للحركات التي أثرت في كل عنصر من العناصر التي تتألف منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية.

والمعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا البيان تخص الحركات المتصلة بما يأتي :

- النتيجة الصافية المالية .

- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشر كرؤوس الأموال.
- المنتجات والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- عمليات الرسملة (الارتفاع ،الانخفاض ، التسديد .....).
- توزيع النتيجة والتخصصات المقررة خلال السنة المالية.

الملاحق: يتضمن الكشوف المالية معلومات سردية وملاحظات ذات أهمية تفيد في فهم العمليات الواردة في الكشوف والبنك. [1]

المبحث الثاني :التسجيل والمعالجة المحاسبية للعمليات التمويلية .

حتى تستطيع البنوك التجارية مراقبة العمليات التي تقوم بها وجب عليها تقييدها في دفاتر ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق لمختلف الدفاتر والكشوفات ومختلف القيود التي تسجلها البنوك.

المطلب الأول:الدفاتر والكشوف المستخدمة في التسجيل

الفرع الأول:الدفاتر الأساسية المستخدمة في التسجيل.

أولا/اليومية: هي دفتر يسجل فيه كل الحركات اليومية المالية ، أو كل العمليات التي يقوم بها البنك يوميا في شكل قيود محاسبية منتظمة حسب تاريخ حدوثها ، ويتم التسجيل بها انطلاقا من وثائق ومستندات إثبات وقد نص القانون التجاري على مسك هذه الدفاتر إلزاميا دون شطب أو حشو ، كما يجب أن يكون مؤشرا من طرف السلطة القضائية .

[1] القانون رقم 09 –05 المتضمن إعداد الكشوف المالية للبنوك والمؤسسات المالية ، تاريخ 29 ديسمبر 2009 العدد 76 ، الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ص 17.

الجدول رقم 01 : النموذج العام لليومية .

رقم الحساب المدين	رقم الحساب الدائن		مبلغ المدين	مبلغ الدائن
Xxx	xxx	من ح/ اسم الحساب المدين إلى ح/ اسم الحساب الدائن	xxx	xxx
		المجموع	xxx	xxx

المصدر:محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003 ص 59.

دفتر الأستاذ: هو عبارة عن مجموع حسابات المؤسسة المكونة لأطراف القيود في اليومية وهو دفتر غير إلزامي غير انه وسيلة أساسية ومهمة في معرفة رصيد كل حساب و بالتالي معرفة ما للمؤسسة وما عليها من ديون مع مجموع المتعاملين الاقتصاديين معها: [1]

الجدول رقم 02 : نموذج دفتر الأستاذ المفصل .

ح / المدين			ح / الدائن		
تاريخ	البيان	المبالغ	التاريخ	البيان	المبالغ
Xxx	xxx	xxx	xxx	xxx	xxx

المصدر : محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ص 47.

[1] جاهد عدنان شريف، أصول المحاسبة، دار الصفاء للنشر والتوزيع 2001ص55

الفرع الثاني : الكشوفات المستخدمة في التسجيل المحاسبي.

أولا/ الكشوفات: كشف حركة اليومية الشامل، حركة الخزينة ،العمليات البنكية المقاصة ، العمليات البنكية الخارجية ، النفقات الإرادات الجارية، موافقة الأرباح والخسائر الشهرية، البيان الشهري على نموذج المقرر من المصرف المركزي قوائم المصاريف الإدارية الحسابات الجارية ، الحسابات النظامية ..... وغير ذلك .

ثانيا/ميزان المراجعة : ويعرف بأنه عبارة عن كشف تظهر به مجاميع جانبي الحسابات الموجودة بدفتر الأستاذ، وأرصدة هذه الحسابات في نهاية مدة معينة يجب أننتأكد بعد إعداد ميزان المراجعة من :

مجموع الأرصدة المدنية:مجموع الأرصدة الدائنة.

مجموع المبالغ المدنية:مجموع المبالغ الدائنة.

مجموع ميزان المراجعة:مجموع الميزانية.

الجدول رقم 03: نموذج لميزان المراجعة.

رقم الحساب	الحسابات	المبالغ		الأرصدة	
Xxx	Xxx	مدين	دائن	مدين	دائن
Xxx	Xxx	xxx	xxx	Xxx	xxx
Xxx	المجاميع	xxx	xxx	Xxx	xxx

المصدر : محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية 2003 ص 66.

ثالثا/الكشوفات الدورية: كشف حركة الصندوق المقبوضات، كشف حركة الخزينة، كشف حركة صندوق المدفوعات.

رابعا/ الحسابات الختامية : يتم إعدادها في نهاية السنة المالية للتوصل إلى صافي نتيجة المصرف في ربح أو خسارة ويرحل إلى جانبه الدائن جميع الحسابات التي تمثل الإيرادات، وتكون نتيجة عمل البنك ربحا إذا كان مجموع الجانب الدائن الذي يمثل الإيرادات اكبر من مجموع الجانب المدين الذي يمثل المصرفات والعكس فتكون عمل البنك خسارة إذا كان مجموع جانب المدين اكبر من مجموع الدائن . [1]

المطلب الثاني: مراحل التسجيل المحاسبي.

يسير النظام المحاسبي على أساس التسجيل في دفاتر اليوميات المساعدة من واقع المستندات المتوافرة، على أن يتم الترحيل إجمالا لكل دفتر إلى سجل اليومية العامة أو المركزية، وذلك يعمل قيود إجمالية يتم الترحيل منها إلى الميزانية العامة أو الشاملة وفي نفس الوقت يتم الترحيل من دفاتر اليوميات ال مساعدة إلى دفتر الأستاذ المساعدة و لأغراض الرقابة وضبط الحسابات يتم المطابقة بين الحسابات الإجمالية بدفتر الأستاذ العام أو الميزانية والحسابات التفصيلية بدفاتر الأستاذ المساعدة.

ويعتمد تطبيق هذه الطريقة في البنوك على الأسس التالية :

1. أن يتناسب عدد اليوميات المساعدة وأحجامها مع حجم نشاط الب نك فقد يكون هناك يوميات مساعدة للخزينة وأخرى للسلف والقروض والثالثة للكمبيالات المخصومة ورابعة للحسابات الودائع على اختلاف أنواعها أو بصفة عامة يجب التسجيل في تلك اليوميات طبقا لتسلسل الزمني والتاريخي لحدوث العمليات .
2. يتم الترحيل من دفاتر اليوميات المساعدة السابقة إلى مجموعة دفاتر الأستاذ المساعدة بحيث تظهر حسابات العملاء كلا على حدا سواء كان هؤلاء العملاء مودعين

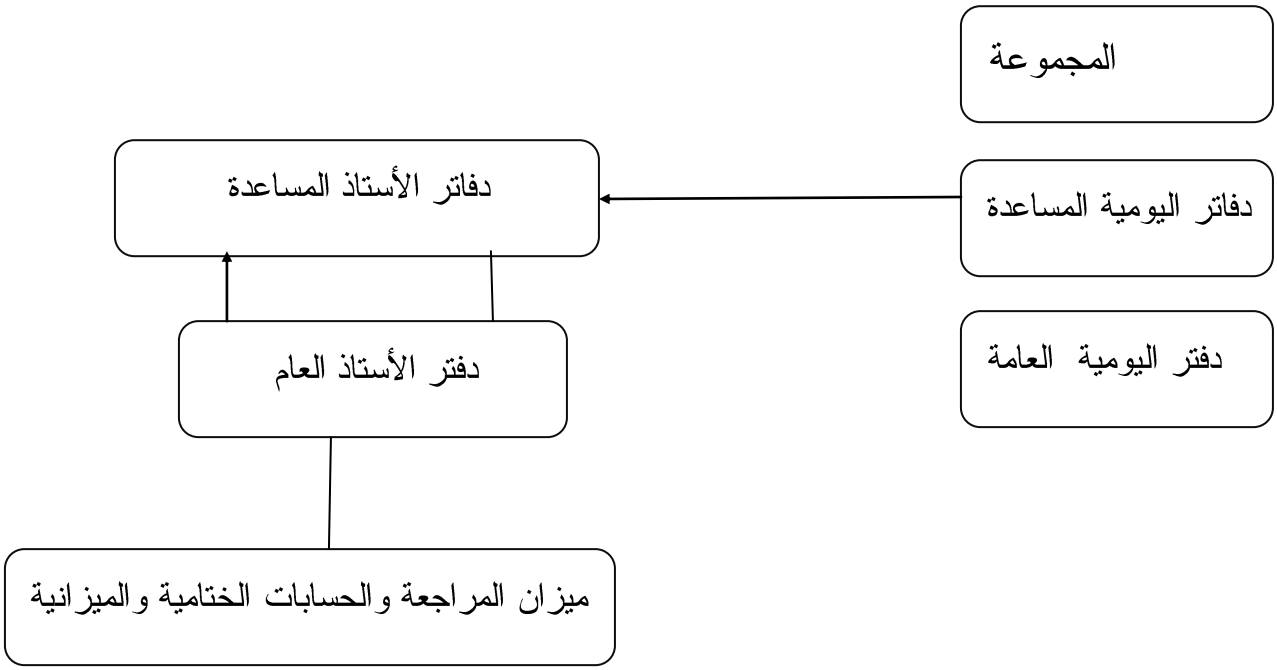
[1] خالد أمين ، العمليات المصرفية (طرق المحاسبية الحديثة)ط 5 دار وائل للنشر عمان ، الأردن 2004، ص 348.

(دائنين) أو مقترضين (مدينين)

3. يتم نقل مجاميع اليوميات المساعدة كل حدة إلى دفتر اليومية العامة أو المركزية علاوة على ذلك يتم فيها قيد أ ي عمليات غير متكررة ولم يسبق قيدها في اليوميات المساعدة.
4. يتم الترحيل من دفتر اليومية العامة أو المركزية إلى دفتر الأستاذ العام ثم تعد مطابقة التوازن الجزئي بين مجموع رصيد كل حساب دفتر الأستاذ العام مع ما يقابله من مجموع حسابات الأستاذ المساعد ويعد ذلك دليل مبدئي على سلامة العمليات المحاسبية .
5. يتم إعداد موازين المراجعة وكذا الحسابات الختامية من واقع دفتر الأستاذ أو الميزانية. [1]
6. ويلخص الشكل الموالي دور ة القيد و الترحيل بدفاتر البنوك .

[1] صالح الرزق ، وراني عبد الكريم ، أصول المحاسبية دار الفكر للنشر والتوزيع ، بيروت

الشكل رقم (02) : دورة القيد والترحيل بالبنوك التجارية:



المصدر: احمد صلاح عطية، محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية 2003 ص 51.

المطلب الثالث: المعالجة المحاسبية لقسم السلف والقرض.

- تشكل التسهيلات الائتمائية التي تقدمها البنوك لعملائها احد أهم الاستخدامات التي تقوم بها البنوك وهي من أهم وسائل التمويل للقطاعات الاقتصادية المختلفة بالأشكال والأوقات المناسبة لمتطلبات هذه القطاعات ولكي يأخذ البنك القرار المناسب بشان طلبات منح التسهيلات الائتمائية لعملائه من الأفراد والمؤسسات لابد من القيام بدراسة كاملة لوضع هؤلاء العملاء المالي بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام وذلك استناد على مجموعة من الأسس والشروط الواجب توفرها يمكن تحديد ها فيما يلي:
- توافر الأمان لأموال البنك المقدمة على شكل تسهيلات ائتمائية وذلك من خلال قدرة العميل على سداد القرض وفوائده، ويتم ذلك من خلال جمع المعلومات عن العميل (

مركزه المالي، سمعته الشخصية ....الخ) وفي كل بنك قسم خاص مهمته جمع وتنسيق المعلومات اللازمة عن العملاء الراغبين بالتعامل مع المصرف.

- تحقيق الربح وذلك من خلال حصول البنوك على فوائد على القروض التي تمنحها مما يمكنها من دفع الفوائد على المبالغ المودعة لديها وتغطية المصاريف وتحديد عائد على رأس المال المستثمر.
- توافق الغرض الممنوح له القرض مع سياسة الدولة وخططها الاقتصادية.

أنواع السلف والقروض :

من حيث المدة:- سلف وقروض قصيرة الأجل.

- سلف وقرض متوسطة الأجل.
- سلف وقروض طويلة الأجل.

من حيث غايتها:- سلف وقروض إنتاجية.

- سلف وقروض تجارية.
- سلف وقروض استهلاكية.

من حيث الضمانات:- سلف وقروض بدون ضمانات

- سلف وقروض بدون ضمانات شخصية.
- سلف بدون ضمانات عينية .[1]

[1] فائق شافير ، عاطف الأخرس ، عبد الرحمان سالم ، محاسبة البنوك ، ط 3 ، دار المسيرة الأردن 2008

- **التسجيلات المحاسبية:**

أولا :السلف و القروض بدون ضمانات :

20X		**من حـــ/ السلف والقروض**	**XXX**	
		بدون ضمانات		**XXX**
		الى المذكورين:		**XXX**
	220/100	**حـــ/ الخزينة / الحسابات**		**XXX**
		الجارية		**XXX**
	70X	**حـــ/ العمولة**		
	70X	**حـــ/ الفائدة**		
	6X	**حـــ/ المصاريف إن وجد**		

- **تسديد القروض بتاريخ الاستحقاق :**

220/100		من ح/الخزينة / الحسابات	XXX	
		الجارية		
		الى		
	20X	ح/ السلف و القروض		XXX
		بدون ضمانات		

ثانيا : السلف والقروض بضمانات شخصية:

20X		من حـــ/ السلف والقروض بضمانات	XXX	
	220/100	شخصية الى المذكورين:		
	700X	حـــ/ الخزينة / الحسابات الجارية		XXX
	70X	حـــ/ العمولة		
	6X	حـــ/ الفائدة		
		حـــ/ المصاريف إن وجدت		

- **تسديد القرض بتاريخ الاستحقاق:**

220/100		من حـــ / الخزينة / الحسابات	XXX	
	20X	الجارية		
		من حـــ/ السلف والقروض		XXX
		بضمانات شخصية		

- **إذا لم يسدد القرض:**

26X		من حـــ/ الأشخاص الضامنين	XXX	
	20X	إلى حـــ / السلف والقروض		XXX

- **عند تحصيل القرض من الأشخاص الضامنين :**

220/100		من حـــ/ الخزينة / الحسابات	XXX	
	25X	الجارية		XXX
		حـــــ/الأشخاص الضامنين		

ثالثا: السلف والقروض بضمان الكمبيالات (أوراق تجارية) واسهم وسندات (أوراق مالية).

- **قبل منح القرض يجب إيداع الضمانات .**

41/37		**من حـــ/ أوراق تجارية أو أوراق مالية**	**XXX**	
	41X/30X	**الى حـــــ/ اصحاب اوراق تجارية مالية لرسم التأمين.**		XXX

- **منح القرض للعميل والذي غالبا ما تكون قيمته اقل من قيمة الضمانات:**

41/30		**من حـــ/ السلف والقروض بضمان أوراق تجارية.**	**XXX**	
	100	**إلى حـــ/ الخزينة / الحسابات**		
	220/	**الجارية.**		
	702	**حـــ/ العمولة.**		XXX
		حـــ/ الفائدة.		
	60X	**حـــ/ المصاريف إن وجدت.**		

- **بتاريخ استحقاق القرض وعند التسديد:**

220/100		**من حـــ/ الخزينة / الحسابات الجارية.**	**XXX**	
	41X/30X	**إلى حـــ / السلف والقروض بضمان أوراق.**		**XXX**

41X/30X		من حـــ/ الخزينة / الحسابات الجارية.	XXX	
	41X/30X	إلى حـــ/ السلف والقروض بضمان أوراق.		XXX

إذا لم يتم السداد يتم بيع الأوراق المالية أو تحصيل الأوراق التجارية ومن المبالغ المتجمعة يتم تسديد القرض بعد اقتطاع أية مصاريف إضافية تكبدها البنك .

1 بيع / تحصيل الأوراق المالية أو التجارية:

100		من حـــ/ الخزينة.	XXX	
	41X/30X	إلى حـــ/ أوراق مالية مباعة/ أو أوراق تجارية محصلة		XXX

2 تسديد القرض:

41X/30X		حـــ/ أوراق مالية مباعة / أو أوراق تجارية محصلة.	XXX	
		إلى حـــ/ مصاريف التحصيل أو مصاريف البيع.		XXX
	220	حـــ/ الحسابات الجارية الدائنة.		XXX

أما إذا كان المبلغ لا يكفي لتسديد القرض فهذا يعني أن القرض سوف يسدد جزئيا ويبقى رصيده مدين بالباقي الجزء غير المسدد.

3 إلغاء القيد النظامي للضمانات :

		من حـــ/ أوراق تجارية / مالية برسم التأمين. إلى حـــ/ أوراق تجارية مالية برسم التأمين.	XXX	XXX

4 السلف والقروض بضمانات عينية :

- **تقديم الضمانات**

		من حـــ/ ضمانات عينية. إلى حـــ/ أصحاب ضمانات العينية تامين قرض.	XXX	XXX

2-منح القرض للعميل :

		من حـــ/ السلف والقروض بضمانات عينية إلى المذكورين: حـــ / الخزينة الحسابات الجارية. حـــ/ الفائدة. حـــ/ العمولة. حـــ/ المصاريف.	XXX	XXX
	220/100 70X 70X 6X			

بتاريخ استحقاق القرض قد يسدده أو لا يسدده :

1 - السداد:

220/100		من حـــ/ الخزينة / الحسابات الجارية. إلى حـــ/السلف والقروض بضمانات عينية.	XX	XXX

- إلغاء القيد النظامي للضمانات:

		من حـــ/ أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض. إلى حـــ/ أصحاب ضمانات عينية تأمين قرض.	XXX	XXX

2 إذا لم يتم السداد يتم بيع الضمانات ومن حصيلة البيع يسدد القرض.

- بيع الضمانات:

100		من حـــ/ الخزينة. إلى حـــ/ ضمانات عينية مباعة.	XXX	XXX

- تسديد القرض من حصيلة البيع بعد اقتطاع مصاريف البيع:

		حـــ/ ضمانات مباعة.	XXX	
		إلى المذكورين أعلاه.		
		حـــ/ مصاريف بيع الضمانات		XXX
		وعمولات البيع.		
		حـــ/ السلف والقروض بضمانات		XXX
		عينية.		
	220	حـــ/ الحسابات الجارية.		XXX

- **إلغاء القيد النظامي للضمانات:**

		من ح/ أصحاب ضمانات عينية	XXX	
		تامين قرض		
		إلى ح/ أصحاب ضمانات عينية		XXX
		تامين قرض		

إذا لم يكن ثمن البيع كافة لتسديد القرض فسوف يبقى رصيد القرض مدينا بالنق ص حيث يتم الرجوع بذلك على العملاء. [1]

المبحث الثالث: الربحية المالية للبنوك.

تعتبر الربحية من أسمى الأهداف التي تسعى البنوك التجارية لتحقيقها كونها الركيزة الأساسية والحافز الأكبر الذي يدفعها للاستمرار والتطور والعمل على التوسع والتغلغل داخل الاقتصاد الوطني، وفي هذا المبحث سنحاول تسليط الضوء على ربحية البنوك التجارية نظريا .

1-عبد الحليم كراجة ، محاسبة البنوك طبعة أولى ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2000،ص93 إلى ص99.

المطلب الأول:ربحية البنوك بين الماهية والأهداف.

إن المجهودات التي تبذلها البنوك عبر مسيريها والقائمين عليها ما هو إلا بغية تحقيق جملة من الغا يات أهمها الربحية التي تعتبر من الأولويات المسطرة لأي نشاط يزاوله البنك .

الفرع الأول:ماهية ربحية البنوك التجارية.

رغم تعدد التأويلات التي منحت لربحية البنوك التجارية إلا أنها في مجملها تصب في نفس المفهوم رغم اختلاف الجهات التي تطرقت لها .

أولا/ تعريف الربحية.

وضعت تعاريف عديدة للربحية يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

تعرف أنها زيادة الإيرادات عن التكاليف، أو بعبارة أخرى مقدار الزيادة في الأصول عن الخصوم.[1]

يمكن تعريف على أنها: تعكس مدى قدرة البنك على تدعيم حقوق الملكية لديه وإجراء توزيعات نقدية على مساهميه.[2]

كما تعرف أيضا: هي قدرة البنك على تحقيق زيادة في الأصول المستثمرة والزيادة النقدية التي يحققها أصحاب رؤوس الاموال ,باعتبارها تمثل الفرق بين النقد المدفوع على

---

[1] – إسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في البنوك والنقود ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر دون طبعة ، بيروت 1976 ص 67

[2] –مرجع سابق الذكر، ص 67.

شراء عناصر الاستثمار المتمثلة بالفوائد المدفوعة على الودائع وبين النقد المقبوض على بيع عناصر الاستثمار وهي القروض والتسهيلات الائتمائية متمثلة بالفوائد المقبوضة . [1]

من خلال ما سبق يمكننا القول بان الربحية، تعتبر بين الأهداف الرئيسية التي يسعى البنك لتحقيقها وهي مؤشر ومقياس لمدى قدرة البنك المالية على استخدام مواردها بصورها بحيث تضمن لها تحقيق فوائد خلال فترة معينة.

– تعمل البنوك التجارية على تحقيق هدفها المتمثل في الربحية من خلال قرارين هما:

قرار الاستثمار: هو مجموعة القرارات المتعلقة بكيفية استخدام البنوك التجارية للموا رد المتاحة لها لاقتناء مختلف أنواع ومموجوداتها ويظهر قرار الاستثمار في الربحية من خلال التوزيع الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة على مختلف أنواع الاصول بطريقة التوازن بين الاستثمار المناسب في كل بند من بنود الموجودات.

قرار التمويل: هو القرار المتعلق بكيفية إظهار المصادر التي يستمر الحصول منها على الأموال اللازمة للبنوك التجارية لتمويل الاستثمار في موجودات ها وينعكس اثر القرار التمويلي على الربحية من خلال ترتيب مصادر الأموال (من ودائع وحقوق المساهمين والديون) بشكل يمكن أصحاب المشروع من الحصول على اكبر عائد ممكن . [2]

الفرع الثاني: أهداف الربحية:

تهدف البنوك التجارية كغيرها من المؤسسات الاقتصادية إلى تحقيق الأرباح حتى تضمن بقائها واستمرارها، وذلك لا يأتي إلا من خلال التسيير الفعال وتهيئة الظروف الملائمة، ومن أهداف الربحية مايلي:

–قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من اجل تعظيم عوائدها.

[1] - سمير محمد عبد العزيز ،اقتصاديات وإدارة النقود والبنوك في إطار عالمية القرن الحادي والعشرون ، الصناعة المالية الحديثة واتجاهات التجارة الدولية المكتب العربي الحديث الإسكندرية ص . 265

[2] محمد بشير إبراهيم الزغبي ، استخدام مؤشرات السيولة والربحية في تقييم الملائمة المالية للعملاء ، دراسة تطبيقية ، مخطط أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية جامعة سان كانس العراق 2010. 2011 ص 69.

-تامين تشغيل وتطوير البنك عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

-تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات .

-ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة. [1]

المطلب الثاني: مصادر الربحية في البنوك.

الربح هو صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة، وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف أو زيادتها بمعدل اقل من معدل زيادة الدخل كلما زاد الربح، ويحصل البنك زيادة في دخله كنتيجة لاحتفاظه بحجم اكبر من الأصول . فأصول البنك والتي تتكون أساسا من وعود بالدفع في صورة قروض وسلفيات ، تتم مقابل معدل يدفعه المقترض للبنك نتيجة استعماله للقروض وليست أصول البنك من القروض والسلفيات بالمصدر الوحيد لدخل البنك فهناك أنواع أخرى من أصول يمكنها أن تدر أيضا دخلا للبنك فشراء البنك أوراق مالية كأسهم وسندات فهذا يمثل احتفاظ البنك بأصول ويمكنها أن تدر دخلا للبنك ، كما أن هناك أصولا لا يمكنها أن تدر دخلا على الإطلاق، فاحتفاظ البنك بالنقدية في الخزينة تمثل احتفاظه بأصول لا تدر أي دخل . وهكذا نرى ان أصول البنك تتدرج في قدرتها على تحقيق دخل للبنك ، فهناك أنواع من الأصول يكون الدخل منها منعدم، وأنواع تدر دخلا منخفضا وأنواع أخرى تدر دخلا مرتفعا . [2]

المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في ربحية البنك:

تتمثل بيئة البنوك التجارية في المجال المحيط بها، والمجتمع الذي تعمل فيه والذي تتعامل معه بحيث تؤثر على أدائه بصورة مباشرة أو غير مباشرة فهناك العديد من العوامل التي تفاوتت تأثيرها في هذه الربحية وتتمثل في عوامل داخلية وأخرى خارجية.

---

[1] سعيد فرحات جمعة : الأداء المالي لمنظمات الأعمال والتحديات الراهنة ، دار المريخ للنشر والتوزيع دون طبعة الرياض 2000 ص59

[2] عاطف جابر طه ، تنظيم وإدارة البنوك ، منهج وصفي تحليلي الدار الجامعية القاهرة 2008 ص 241 -242

الفرع الأول:العوامل الخارجية

تتمثل في:

أولا/معدلات الفائدة:تزداد ربحية البنوك التجارية كلما زادت معدلات الفائدة على القروض، خصوصا عندما تكون معدلات الفائدة على الودائع منخفضة، بمعنى إن الربحية تزداد كلما ازداد هامش معدل الفائدة، وتؤدي معدلات الفائدة دور فعالا في التأثير في استثمارات البنوك ، وان معظم الإيرادات البنوك التجارية هي عبارة عن الفرق بين الفوائد الدائنة والفوائد المدينة .[1]

ثانيا/ السياسة النقدية: تؤدي السياسة النقدية للبنوك المركزية في الدول دورا بالغ الأهمية في التأثير على سياسات البنوك التجارية فيما يتعلق بإدارة أصولها وخصومها ، فان ذلك يكون له تأثير على ربحيتها .[2]

ثالثا/القيود والضوابط الرقابية: يتأثر أداء البنوك التجارية بشكل عام بدرجة كبيرة بالقيود والضوابط الرقابية التي تهدف إلى ضبط الأداء المصرفي.

رابعا/المنافسة:تؤثر المنافسة الموجودة مابين البنوك التجارية على ربحيتها، حيث ينعكس ذلك في محدودية الموارد المالية المتاحة لها بفضل المنافسة، تضطر هذه البنوك إلى رفع معدلات الفائدة على الودائع للحصول على هذه ال موارد، الأمر الذي يؤثر سلبا على هامش الفائدة وبالتالي انخفاض ربحية البنوك التجارية.

[1] علي محمود محمد محمد سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصارف التجارية ، دراسة حالة مصرف سورية والمهجوش م.م. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، دمشق المجلد 30 العدد 1 2014 ص 543.544

[2] باسل جبر حسين أبو زعيتر، العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل ، كلية التجارة بالجامعة الإسلامية عزة 2006 ص 98.

الفرع الثاني:العوامل الداخلية:

تتمثل في :

أولا/هيكل الودائع: تعطي الودائع للبنوك مرونة اكبر في توظيفها في استثمارات طويلة الأجل نسبيا دون الاعتبار لعامل السيولة، في سبيل تحقيق ربحية اكبر في الوقت نفسه، وتؤثر تكلفة الودائع في ربحية البنوك التجارية لأنها تمثل الأعباء التي يتحملها البنك في سبيل الحصول على الأموال.

ثانيا/ توظيف الموارد: توجه البنوك التجارية الجانب الأكبر من مواردها المالية للاستثمار في القروض والأوراق المالية، إذا بزيادة نسبة الموارد المستثمرة في تلك الأصول تزداد ربحية البنك التجاري، كما ان الدخل المتولد عنهما يعد المصدر الأساسي لإيرادات البنك خاصة الدخل المتولد من القروض [1] على عكس توظيفات البنك في الأصول الثابتة تكون محدودة لأنه غير مدرة للدخل.

ثالثا/أرباح أو خسائر الأوراق المالية وارباح او خسائر القرض: تؤثر الأرباح الرأس مالية الناتجة عن ارتفاع أسعار الأوراق المالية في السوق إيجابا على ربحية البنوك التجارية، أما الخسائر الرأس مالية تؤثر سلبا على ربحيتها.

رابعا/ عمر البنك: إن زيادة عمر البنك يلعب دورا كبيرا في التأثير على ربحيته فالجمهور يطمئن للبنوك ذات الأعمار الطويلة لعلمه وثقته بان هذه البنوك قادرة على البقاء والاستمرار كما أن إدارتها لديها الخبرة التي تؤهلها.

خامسا /حجم البنك وإدارته: يقاس حجم البنك عادة بمقدار مايملكه البنك من موجودات أو بمقدار مايملكه من حقوق الملكية، حيث إن زيادة حجم موجودات البنوك التجارية يزيد من قدرتها على الاستثمار، ومنها زيادة ربحيتها كما تتأثر ربحية البنوك التجارية بمدى قدرة إدارة هذه البنوك على الموازنة بين الأرباح والمخاطرة، وقدرتها على تخفيض التكاليف

[1] مرجع سابق الذكر، ص 544.

وزيادة الإيرادات من خلال خبرة الإدارة وقدرتها على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

حجم الأصول السائلة :

أن زيادة السيولة بالبنك يعتبر التهديد لأعماله،إذ يعني التضحية والضياع لأرباح كان من الممكن تحقيقها لو تم توظيف الأموال السائلة الزائدة عن متطلبات السيولة، بل وأكثر من ذلك ، قد يتحمل البنك فوائد لهذه الأموال بالرغم من عدم توظيفها . [1]

المطلب الرابع :طرق واليات تقييم الربحية المالية للبنك :

الفرع الأول:مؤشرات الربحية:

تتاح أمام الإدارة البنكية في سبيل قياس ربحية البنك وتق ييمها مجموعة كبيرة من المؤشرات المالية ، والتي يمكن حسابها وتحليلها وتقييمها من التحديد الدقيق لربحية البنك، والتعرف فيما إذا كانت مقبولة أم لا وإنها تعوض المخاطر أو أنها تضمن تعظيم الثروة .

وابرز هذه الطرق هي النسب المالية التي هي علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، بحيث يكون الربط بين البنود في القائمة المالية نفسها أو بين قائمتين متتاليتين، إذ تقيس نسب الربحية ما يحصل عليه الملاك من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط البنك وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة وتتمثل هذه النسب في:

أولا/نسبة العائد الإجمالي الأصول:يقيس هذا المؤشر صافي الداخل الذي يحصل عليه البنك من استثمار موارده ويعتمد إلى حد كبير على الأرباح التي تتحقق من هذه الموجودات ويسمى أيضا بالعائد على الاستثمار لأنه المقياس لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل وتحسب بالعلاقات التالية:

[1] باسل جبر حسن أبو زعتر ص 101 –102.

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{الموجودات (اجمالي الاصول)}} * 100$$

تبين النسبة مقدار ما يحققه دينار واحد مستثمر في أصول البنك من الربح.

إذ يتكون بسط النسبة من صافي الربح للبنك، أما المقام فيتكون من إجمالي الأصول سواء أكانت مدرة للدخل أو غير مدرة للدخل وهي: النقدية، الاستثمارات المالية، القروض والسلف، الأوراق المخصومة، أرصدة مدينة متنوعة المساهمات في الشركات التابعة والأصول الثابتة وهذا يعني ان مقام النسبة يحتوي على الأموال ليست بقصد التوظيف وهذه إحدى عيوب هذه النسبة ويتطلب مقارنة نتيجة النسبة مع المعيار سواء أكانت المعيار الهدف المطلوب تحقيق في الخطر أو معدل عائد البنوك أو السنوات السابقة.

بالإضافة إلى وجود نسب أخرى متمثلة في :

ثانيا/ نسبة هامش الربح الصافي (ROP)

$$\text{نسبة العائد على اجمالي الايرادات (هامش الربح)} = \frac{\text{صافي الربح}}{\text{(إجمالي الايرادات)}} * 100$$

تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي تحققها الموجودات البنك وزيادتها تعني أن زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو هامش ربح للبنك التجاري وبالعكس.

ثالثا/نسبة العائد على حق الملكية(ROE):

ويشير هذا المقياس إلى ما يحصل عليه أصحاب البنك نتيجة استثمار أموالهم فيه [1].

$$\text{نسبةالعائد على حق الملكية} = \frac{\text{صافي الأرباح بعد الضريبة}}{\text{حق الملكية}} * 100$$

[1] دريد كامل أل شبيب إدارة البنوك المعاصرة ، دار المسيرة الطبعة الثانية ، عمان 2018 ص 108–109.

وعن المقارنة هذا المعيار بأحد معايير المقارنة يتبين جدوى الاستثمار في البنك .

رابعا/ معدل العائد على الودائع(ROD):

ويستخدم لقياس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها ويحسب وفق الصيغة الآتية:

$$\text{نسبة العائد إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} * 100$$

خامسا/ نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك:

تقيس هذه النسبة العائد المتولد من الموجودات المولودة للفوائد التي تشتمل على كل من استثمار المالية والقروض وتحسب كما يلي: [1]

$$\text{نسبة منفعة الأصول والاستثمارات في البنك} = \frac{\text{الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة}}{\text{الموجودات المولدة للدخل}} * 100$$

[1] عبد السلام لفتة ، إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي ، الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الأولى عمان 2012 ص117.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى تعريف المحاسبة التي تعتبر احد المصادر الرئيسية لإنتاج المعلومة الكمية كما توصلنا إلى وجود أنظمة فعالة ومحكمة للمحاسبة وتقييم الأداء يضمن انتظام انجاز الأعمال والدقة في تقديم وتنظيم العمليات المصرفية بطريقة أسهل من اجل التعاملات المالية والخدمات البنكية داخل البنك أو التعاملات مع العملاء.

وبذلك فهي تساهم في رفع ربحية المالية للبنك التي تعتبر من أهم مؤشرات وابرز عوامل الثقة والاطمئنان للمتعاملين مع البنك ومدى نجاح البنوك وقدرتها على المنافسة والاستمرار.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل:

تعتبر المشاريع الاستثمارية عنصر حيويا وفعال في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية لأي بلد ، من خلال تحسين الأوضاع على مستوى الفرد وعلى مستوى المؤسسة أو حتى على المستوى الوطني ومنه رفع مستويات الإنتاج التي تحقق الاكتفاء الذاتي والرفاهية للمجتمع.

وعليه فالقروض الاستثمارية تعتبر وسيلة التي تلجا إليها المؤسسات والأفراد لتغطية احتياجاتها المالية من اجل تمويل مشروعاتها.

وهنا يأتي دور البنوك بالإسهام المباشر في توفير الاحتياجات اللازمة بتمويل المشاريع والعمل على تطويرها .

وسوف نعرض في هذا الفصل إلى تمويل البنوك للمشاريع الاستثمارية وطرق تقييمها وسوف نقسمه إلى ثلاث مباحث تتمثل في :

المبحث الأول:عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

المبحث الثاني:التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية.

المبحث الثالث:علاقة المشاريع بتمويل البنكي وأثره على ربحية البنك.

المبحث الأول:عموميات حول المشاريع الاستثمارية.

يعتبر المشروع الاستثماري النواة الأساسية في بناء الاقتصاد الوطني وهو محور رئيسي في التحليل الاقتصادي في جميع المجتمعات ونظرا لهذه الأهمية البالغة فقد خصصنا هذا المبحث لمحاولة اخذ نظرة واضحة عن المشروع الاستثماري وتحديد مفهوم له نظرا لتعدد المفاهيم المقدمة له وسنحاول كذلك معرفة أهداف وأنواع المشروع الاستثماري .

المطلب الأول:مفهوم المشاريع الاستثمارية وخصائصها.

الفرع الأول:تعريف المشاريع الاستثمارية

لقد تعددت الآراء وتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري ومن بين التعاريف نجد :

- **تعريف الأول:** المقصود بالمشروع الاستثماري هو كل كيان مالي مستقل يديره منظم أو أكثر بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسبة معينة أو بأسلوب معين , بهدف إنتاج سلعة أو خدمة تطرح في السوق لإشباع الحاجة الخاصة والحاجات العامة خلال فترة معينة .[1]
- **تعريف الثاني:** هو اقتراح خاص باستثمار يهدف إلى إنشاء أو توسيع أو تطوير بعض التسهيلات بهدف زيادة إنتاج السلع والخدمات في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة.[2]
- **تعريف الثالث:** المشروع هو فكرة محددة لاستخدام بعض الموارد الاقتصادية بطريقة معينة ولفترة محددة للوصول إلى هدف معين أو عدة أهداف على أن تزيد إيرادات المشروع من تكاليفه [1].

عبد المطلب عبد الحميد ،دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعة طبعة إسكندرية 2003 ص 19 .[1]

[2] نبيل شاكر اعدادات دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الجديدة مكتبة عين شمس القاهرة .

تعريف شامل: هو فكرة مقترحة تؤدي إلى اتخاذ قرار استثماري بإنشاء كيان مستقل ذو شخصية معنوية يديره منظم أو أكثر يقوم بدمج ومزج عناصر الإنتاج المتاحة بنسب معينة وبأسلوب معين من اجل القيام بعملية إنتاج سلع جديدة، وذلك بهدف تحقيق أرباح أو زيادتها أو من اجل تحقيق أهداف أخرى وذلك خلال فترة معينة .

الفرع الثاني:خصائص المشاريع الاستثمارية.

رغم الاختلافات الموجودة بين المشروعات الاستثمارية سواء من حيث الحجم أو التعقيد إلا أنها تشترك جميعا في خصائص معينة يمكن عرضها في مايلي:

- المشروع يكون محدد الهدف منذ البداية من خلال إطار وقيود تتعلق بخصائصه وأجاله وبالتكلفة المقدرة مسبقا.
- كل مشروع مستقل وغير رجعي لديه تاريخ بدء وانتهاء به بمعنى يمتاز بدورة حياة خاصة.
- لكل مشروع ثقافة خاصة به وبالتالي فان نجاح المشروع يتوقف على مدى التجانس بين مختلف الفاعلين فيه وعلى نوعية التفاعلات المتولدة بينهم.
- يواجه كل مشروع تداخلات مستمرة مع الأقسام الوظيفية للمشروع كالتسويق، التمويل، التصنيع، ومن جهة أخرى نشوء علاقات ترابط وتداخل بين المشاريع. [2]
- المخاطرة: حيث هناك دائما درجة معينة من المخاطر توجد عند اختيار أي مشروع استثماري حيث يتحمل المشروع الربح أو الخسارة الناتجة عن نشاطه.

---

[1] عبد العزيز عبد الكريم ، دراسة جدوى وتقييم المشروعات الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2004 ص 13

[2] عبد القادر محمد بن عطية ، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات bot الدار الجامعية ، الطبعة الثانية الإسكندرية 2001 ص 09 .

- الاستقلالية النسبية للمشروع حتى يتمتع بشخصية معنوية اعتبارية، فالمشروع يدار إنتاجه ويمول بحيث يحقق الأرباح وعليه أن يغطي الخسائر.
- الانفرادية: يتميز كل مشروع استثماري بخصائص فردية ومختلفة تميزه عن باقي المشاريع الأخرى .
- الصراع: يواجه أي مشروع استثماري مواقف تتميز بالصراع، ومن هذه المواقف والتنافس المشاريع فيما بينها للفوز بالعرض المحدود من الموارد البشرية والمالية والطبيعية المتاحة.
- الغرض:يعتبر تحديد الغرض او الهدف المراد تحقيقه نقطة انطلاق وبداية أي مشروع .

المطلب الثاني:أنواع المشاريع الاستثمارية.

يمكننا تصنيف المشاريع الاستثمارية إلى عدة أنواع مختلفة وذلك وفقا لمجموعة من المعايير وهي كالتالي :

أولا/ المشاريع الاستثمارية على أساس قابلية القياسوهذا المعيار يمكن تقسيمه إلى:

1 -المشاريع القابلة للقياس: هي تلك المشاريع التي تنتج منتجات أو تقد م خدمات قابلة لتقييم النقدي مثلا المشاريع الزراعية.

2 -المشاريع الغير القابلة للقياس: وهي التي يصعب تقيم منتجاتها بسهولة في صورة نقدية مثلا مشاريع الصحة والتعليم.....الخ. [1]

ثانيا/المشاريع الاستثمارية حسب العلاقة التبادلية:

[1] عبد المطلب عبد الحميد مرجع سابق الذكر ص 22.

1 -المشروعات المانعة بالتبادل: هي تلك المشروعات البديلة التي تتنافس على قدرة محددة من الموارد، بحيث إن اختيار احدهما يمنع اختيار الأخر، ومن أمثلتها بين إقامة محطة قطار وإقامة محطة برية.

2 -المشروعات المستقلة: هي تلك المشروعات التي لا يمنع إقامة احدهما إقامة الأخر طالما توفرت الموارد المطلوبة لذلك، كما إن إقامة احدهما لا يكون مشروطا بإقامة الأخر، أي أنها مشروعات لا بديلة ولا مكملة ولا يوجد أي ارتباط بينهما من الناحية الفنية .

3 -**المشروعات المتكاملة:** هي تلك المشروعات التي يستلزم إقامة احدهما إقامة الأخر، ومثل ذلك مشروع مد خط أنابيب بترول خام من البئر ومشروع إقامة مصفاة بترول للتكرار، فإقامة المشروع الثاني لازما لإقامة المشروع الأول حتى يكون له منفعة.[1]

ثالثا/ المشاريع الاستثمارية حسب حجمها:

يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها إلى قسمين هما :

1 -المشروعات صغيرة الحجم تتميز في ما يلي :

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة.

- تعطى إنتاج في فترة قصيرة نسبيا.

-تحتاج رأس مال صغيرة لذلك فان طريقة التمويل بسيطة.

-لا تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة .

-مخاطرها صغيرة نسبيا.

-يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، نفس المرجع السابق ص 12

2 المشروعات كبيرة الحجم ، وتتميز في ما يلي :

-تعتمد على تكنولوجية معقدة.

-تعطي إنتاج في فترة طويلة نسبيا.

-تحتاج رأس مال كبير لذلك فان طريقة التمويل أكثر تعقيدا.

-تحتاج إلى مستويات عالية من الخبرة الإدارية.

-تحتاج إلى تمركز في مناطق محددة ، مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية.

رابعا/ المشاريع الاستثمارية حسب البعد الاجتماعي:

تنقسم المشروعات الاستثمارية الخاصة حسب البعد الاجتماعي إلى نوعين أساسين هما:

أ. **مشروعات الإنتاج المباشر:** هي تلك المشروعات التي تتولى إنتاج سلع وخدمات يمكن بيعها مباشر ة للجمهور على أساس فردي ولا يكون البعد الاجتماعي ظاهرا بحيث يمكن استبعاد الأفراد الذين لا يدفعون مقابلا لها، مثل ذلك المشروعات التي تنتج الملابس.

ب. **المشروعات البنية الأساسية:** هي تلك المشروعات التي تقدم خدمات و لها بعد اجتماعي يجعل الحكومة مسؤولةعن توفيرها للجمهور بأسعارمعقولة ومثل ذلك الطرق، الكهرباء، الماء.

المطلب الثالث: أهداف المشاريع الاستثمارية.

إن تحديد الأهداف المراد تحقيقها من المشروع يعتبر بمثابة النقطة المحورية لدراسة جدوى أي مشروع استثماري، وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلى مجموعتين من الأهداف:

أهداف المشروعاتالخاصة: حيث تشير النظرية الاقتصادية ان الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصى ربح ممكن والمقصود بالربح هو صافي الربح هو

ناتج عن المقابلة بين الإيرادات والتكاليف الخاصة بالمشروع، إلا أن هناك أهداف أخرى يتم السعي إلى تحقيقها إلى جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة السيولة مناسبة وتعظيم الإيرادات أو الاحتفاظ بسمعة حسنة وتحسين المركز النسبي في السوق وتحقيق اكبر قدر ممكن من المبيعات و كسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل قد تسعى المشروعات الخاصة إلى تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسؤولياتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكتسب رضاء العملاء والقائمين على صناعة القرار. [1]

-**أهداف المشروعات العامة:** إن تحقيق المنفعة العامة هو الهدف الأساسي للمشروع العام سواء تحقق ربح من قيام هذا المشروع أو لم تحقق ، فالمنفعة العامة قد تكون في بيع سلعة أو تقديم خدمة بسعر تكلفتها أو بأقل ولكن يجب ان لا يفهم من ذلك ان المشروعات العامة لا تهتم إطلاقا بالربح بل يجب الا يتم ذلك على حساب تحقيق الأهداف التي أنشئ المشروع العام من اجلها ، هناك أهداف أخرى تسعى على تحقيقها وهي :

-قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بالأمن الوطني للدولة مثل: صناعة الأسلحة؛

-قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات الاجتماعية كما في حال الخبز، الحليب، والدواء.

-قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات إنتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلا من لجوء لفرض ضرائب جديدة.

-مشروعات المنافع العامة التي تنتج الخدمات الأساسية والبنيةمثل النقل، والمواصلات

[1] عبد المطلب عبد الحميد ، نفس المرجع السابق ص 23.

-ونظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المشاريع أو الخدمات فهي تقتصر على الدولة في انجازها دون الأفراد. [1]

المبحث الثاني: التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية .

يعتبر التمويل البنكي من أهم الوظائف المؤسسة المالية حيث أنها تقوم بمنح القروض سواء للأشخاص طبيعيين أو معنويين بهدف تمويل مشاريعهم الاستثمارية حيث يتبع البنك في منح هذه القروض إجراءات وقواعد تختلف من بنك إلى آخر حسب مجال تخصصه وقدرته الائتمانية وكذا شروط ومعايير تش تتوك فيها البنوك التجارية إما تتعلق بالبنك كإمكانياته المادية والبشرية ودرجة السيولة لديه أو تتعلق بالعميل كسمعته وقدراته على السداد من أجل ضمان الحصول على فوائد مالية مستقبلا والحفاظ على السيولة وتحقيق الأرباح.

وسوف نتطرق في هذا المبحث إلى أربع مطالب نتحدث من خلالها عن التمويل ومراحله وأنواعه وأشكاله المختلفة بالإضافة إلى مصادر التمويل واستخداماتها وأثر تمويل المشروعات على ربحية البنك.

المطلب الأول: مفهوم تمويل البنكي ومراحل العملية التمويلية

الفرع الأول: مفهوم التمويل

- **تعريف أول:** "هو عملية الإمداد برأس المال أو بقرض نقدي للحاجة إليه في تنفيذ المشروعات والأعمال". [2]

[1] سمير محمد عبد العزيز ، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، مكتبة الانتباع الفنية للنشر والتوزيع مصر 2000 ص 16

[2] عبيد علي الحجازي، مصادر التمويل، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر 2001، ص 11.

- **تعريف الثاني:** "إن كلمة تمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها إلى أماكن ندرتها وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسائط الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال إلى غير ذلك كما أن عملية ادخار رؤوس الأموال تستهدف بالمقام الأول الحصول على عدد ممكن من هذه الأموال". [1]
- **تعريف الثالث:**"توفير الأموال(السيولة النقدية) من أجل إنفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدفزيادة الإنتاج والاستهلاك". [2]
- **تعريف الرابع:**"البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشأة". [3]

خلاصة القول أن التمويل : هي عبارة عن مجموعة الأموال تنتقل من أصحاب الفائض (المقرض) إلى أصحاب العجز المالي (المقترض) بغرض تطوير مشروع عام أو خاص أو توسيع في استثمارات جديدة مقابل هامش ربح يتحصل عليه الطرف المقرض.

التمويل البنكي:

" يمكن أن نعرف التمويل البنكي بأنه " التمويل الذي يقدم بواسطة البنوك بأنواعها المختلفة بالإضافة إلى التمويل المقدم من طرف البنوك الدولية والمؤسسات التمويلية الدولية الأخرى". [1]

---

[1] الصالح مفتاح، محاضرات في المالية الدولية، سنة رابعة مالية ونقود وبنوك، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001-2002 ، ص 17.

[2] محمد العربي ساكر، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2006، ص 15.

[3] هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر والنشر والتوزيع ، الأردن عمان، 2002، ص 77.

كما يعرف التمويل البنكي بأنه ذلك التمويل الذي يتم عن طريق الجهاز البنكي، أو هو مختلف القروض المقدمة من طرف البنك إلى المؤسسات التي تكون في حاجة إليه، بغرض إنشاء مؤسسات جديدة أو لتوسيع مؤسسات ناشئة أو كل أزمة سيولة تمر بها. [2]

الفرع الثاني : مراحل العملية التمويلية:

إن ضخامة حجم الاستثمار في القرض وصعوبة التخلص منها قبل تاريخ الاستحقاق والاتجاه نحو تقديم قروض طويلة الأجل تضل أموال البنك مغرقة فيها حتى يحل أجلها وهذا يقتضي على البنك وضع سياسات تعمل على متابعة العميل لكي يضمن سلامة الأموال المستثمر وتضمن تحقيق عائد يتلاءم مع المخاطر التي تنطوي عليها قرار الإقراض فالمتابعة الدقيقة والفعالة من جانب البنك في مراحل استخدام التسهيلات الائتمانية تؤدي إلى عدم تراخي بعض العملاء في السداد وتؤدي إلى ارتفاع نسبة التحصيل والسداد كما تجعل هذه المتابعة البنك على علم تام بكافة التطورات التي تلحق بنشاط العميل أثناء مرحلة استخدام هذه التسهيلات ، وهذا يسهل من اتخاذ الإجراءات الوقائية من جانب البنك بسهولة وفاعلية كلما تطلب الأمر ذلك. ويمكن تقسيم مراحل العملية الائتمانية إلى مراحل يمكن توضيحها كالآتي:

أولا/ مرحلة التقدم بالطلب: عادة ما يقوم المقترض بتقديم طلب الاقتراض يتضمن قيمة القروض والسبب الذي يدعوه الاقتراض، والقروض التي سبق له الحصول عليها، وأسماء البنوك المتعامل معها. [3]

---

[1] رشيد صالح عبد الفتاح، التمويل المصرفي للمشروعات، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة مصر الطبعة الأولى، 2006، ص 114.

[2] رابح خوخي ، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها ، أتراك للطباعة والنشر ، مصر 2008، ص 100.

مع تقديم المستندات المؤيدة لطلبه من أهم المستندات اللازمة للتقديم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية للبنك المستندات الآتية:

- تحقيق الشخصية
- السجل التجاري.
- البطاقة الضريبية.
- تراخيص مزاولة النشاط.
- السجل الصناعي.
- سجل المصدرين.
- عقد تأسيس الشركة.
- مستندات الضمانات المقدمة.
- الحسابات الختامية عن آخر ثلاث سنوات.
- المركز المالي الحديث للمنشأة.

وهذه المستندات هي المستندات الأساسية ويجوز طلب تقديم مستندات أكثر أو مستندات إضافية.[1]

ويجب أن يكون طلب التسهيلات الائتمانية متفقا مع السياسة الائتمانية للبنك أي في حدود أنواع التسهيلات التي أقرتها السياسة الائتمانية للبنك. [2]

ثانيا/ مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية للعميل: تعد مرحلة إعداد الدراسة الائتمانية المرحلة التالية لمرحلة التقدم بطلب الحصول على التسهيلات الائتمانية، وتبدأ إدارة الائتمان بإجراءات الدراسة الآتية:

[1] أ. لوراتي ابراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم ، دراسات اقتصادية 31 (2) ، جامعة زيان عاشور بالجلفة، ص 205.

[2] حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي وتحليل الائتمان، الأردن، الوراق للنشر والتوزيع 2002، ص 120.

- المقابلة الشخصية مع العميل ومناقشة تفعيلية في الطلب المقدم من ه والغرض من طلبه لهذه التسهيلات أهم العملاء والموردين المتعامل معهم والبنوك المتعامل معها والضمانات المقدمةو مصادر السداد المقترحة وعمل تقرير مناقشة.
- الزيارة الميدانية لمنشأة العميل .
- اخطار الإدارات الأخرى المعنية كإدارة الاستعلامات لعمل تقرير استعلامات عن العميل .
- طلب مركز مجمع لتسهيلات العميل من البنك المركزي.
- طلب دراسة تسويقية إذا كان نشاط العميل يتطلب ذلك خصوصا بالنسبة للمشروعات الجديدة.
- طلب خبير استشاري لمعاينة الضمانات إذا تطلبت طبيعة الضمانات المقدمة ذلك. [1]

كما يتم إعداد الدراسة من أجل التأكد من أن العميل له قدرة على مواجهة الالتزامات ودفع ما عليه من مستحقات بناءاعلى :[2]

- نتيجة الاستعلام.
- المركز المجمع للتسهيلات الائتمانية للعميل.
- تقرير السوق.
- تقرير معاينة الضمانات.
- التحليل المالي للحسابات الختامية للعميل.
- التدفقات النقدية الموقعة.
- موقف العميل من الديون الممتازة.
- تقييم لسابقة تعامل العميل مع البنك إن وجدت. [1]

[21] حمزة محمود الزبدي، نفس المرجع السابق ص 121، ص 123.

بعد إعداد الدراسة الائتمانية بناءا على المعلومات التي تم تجميعها والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل.

وإذا اتضح أن العميل يتصف بالمماطلة أو ضعف مركزه المالي يقوم البنك بفرض الطلب وفي حالة موافقة البنك على منح العميل التسهيلات تتضمن التوصية بالموافقة على قيمة التسهيلات الائتمانية والغرض من من حها وأجل السداد وسعر فائدة الضمانات المقدمة وطريقة السداد. [2]

ثالثا/ مرحلة الموافقة والتعاقد: إذا تمت الموافقة على منح العميل التسهيلات الائتمانية المطلوبة، وبعد المراجعة الدقيقة تتخذ الإدارة القرار النهائي بالقبول ويتم التوقيع على الاتفاق على أن يتم إبلاغ إدارة التدفقات النقدية لكي تدخل قيمة القرض ضمن التدفقات النقدية الخارجية، بينما تدخل الفوائد وأصل القرض ضمن التدفقات النقدية الداخلية وذلك عند تحصيلها.

أما في حالة رفض الطلب في هذه الحالة ينبغي على الإدارة أن تعطي للعميل المتقدم لطلب الاقتراض مبررا مقنعا لقرار الرفض. [3]

رابعا/ مرحلة الاستخدام والمتابعة: يتم متابعة العميل في مرحلة استخدامه للتسهيلات الائتمانية الممنوحة له من البنك وذلك بغرض التحقق من استخدام هذه التسهيلات في الأغراض المخصصة لها في الدراسة الائتمانية بغرض تقييم كفاءة العميل في استخدامها والوقوف على التطورات التي تلحق بنشاط العميل وحتى يتمكن البنك من اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتصحيح مسار وموقف الائتمان الممنوح إذا لزم الأمر ذلك،

---

[1] أ. لوراتيإبراهيم نفس المرجع السابق، ص 208،ص 209.

[2]

[3] أ. لوراتيإبراهيم، مرجع سابق الذكر، ص 210.

ويقوم البنك بمتابعة عملائه خلال سريان التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم عن طريق الإجراءات الآتية:

- الزيارة الميدانية.
- الاطلاع الدوري على المراكز المجمعة للتسهيلات الائتمانية ذلك للوقوف على مدى تطور حجم تعاملاتهم دوريا مع البنوك في مجالات التسهيلات الائتمانية .
- طلب بيانات عن الإيرادات والتكاليف والتدفقات النقدية من العملاء.
- تحديد الاستعلامات دوريا للوقوف على التطورات المختلفة التي تلحق بمراكز عملاء التسهيلات في السوق والبنوك.

وتساعد عملية المتابعة على ارتفاع نسبة التحصيل والسداد والانتظام في السداد إلى حد كبير جدا.

خامسا/ مرحلة السداد: تنتهي العملية الائتمانية بالنسبة للعميل الواحد بقيام العميل بسداد التسهيلات الائتمانية في آجال استحقاقها وبالشروط المتفق عليها.

يكون مثل هذه السداد للتسهيلات الائتمانية سدادا منتظما طبيعيا.

ولكن في بعض الأحيان لا يلتزم بعض العملاء بالسداد في آجال الاستحقاق بالشروط المتفق عليها مسبقا، ويقوم البنك في مثل هذه الحالات بإعادة تقييم مواقف عملائه المتعثرين في السداد ويبحث في الأسباب التي أدت إلى عدم انتظامهم في السداد ويقرر أحد الحالات الآتية:

- التسيير .
- الجدولة .

– التسوية.[1]

المطلب الثاني: أهمية وأنواع التمويل البنكي

الفرع الأول: أهمية التمويل

يعتبر التمويل من أهم الوظائف التي تقوم بها المؤسسة وتظهر أهميته في كونه يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقدرة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى تلك الوحدات التي لها عجز مالي وهذا الأمر يعطي الحركية والحيوية لتحقيق وتيرة نمو شاملة ومن ثم تحقيق الرفاهية ومن أبرز العناصر للمجتمع الدالة على أهمية التمويل مايلي :[2]

- تسريح الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.
- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي تزيد الدخل الوطني .
- يساهم في تحقيق رغبة المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات.
- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من العجز المالي.
- بما أن التمويل أحد مجالات المعرفة فهو يساهم في ربط الهيئات والمؤسسات المالية والتمويل الدولي.
- المحافظة على سيولة المؤسسة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية، ويقصد بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند

[1] حياة شحاتة، مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1999، ص 84، ص 86.

[2] طارق الحاج، مبادئ التمويل دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 23.

استحقاقها او هي القدرة على تحويل بعض الموجودات إلى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة.[1]

الفرع الثاني: أنواع التمويل البنكي.

تتعدد صور التمويل وأنواعه وفقا لمعايير عديدة، فبحسب المدة يصنف إلى تمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل، و بحسب المصدر فيمكننا أن نميز بين تمويل ذاتي وتمويل خارجي، أما من حيث الغرض فنجد تم ويل الاستغلال وتمويل الاستثمار.

أولا/يقسم التمويل من حيث المدة:يمكن أن يكون قصير الأجل أو متوسط أو طويل الأجل وذلك كما يلي :

- **التمويل قصير الأجل:** هو يهدف إلى تمويل العمليات الجارية وتكملة رأس المال الجاري للمشروعات التجارية وعادة تكون مدته لأقل من سنة.
- **التمويل متوسط الأجل** : هو التمويل الذي تتراوح مدته ما بين عام وخمسة أعوام يستخدم عادة لتمويل احتياجات المشروعات من آلات زراعية ومستلزمات إنتاجأخرى وكذلك احتياجات الأفراد إلى سلع استهلاكية معمرة وفي بعض الأحيان تقل هذه الفقرة حيث تنحصر بين سنة وثلاثة سنوات.
- **التمويل طويل الأجل** : التمويل طويل الأجل هو ما تزيد مدته على خمس سنوات بصفة عامة، وهو يستهدف عامة تقديم الأموال اللازمة لتمويل احتياجات المشروعات الى رؤوس أموال ثابتة.[2]

[1] محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر 2000، ص 85.

[2] حمزة محمود الزبيري، نفس المرجع السابق، ص 96.

ثانيا/ يقسم التمويل من حيث مصدر الحصول عليه: ينقسم التمويل حسب هذا النوع إلى نوعين هما:

- **التمويل الذاتي:** يقصد بالتمويل الذاتي أو الداخلي مقدار ما يخصص من الفائض الذي يحققه المشروع من جراء نشاطه الإنتاجي لتمويل ما يضيفه إلى طاقاته الإنتاجية والذي يبقى تحت تصرفه بصفة دائمة أو لمدة طويلة. وعليه فالتمويل الذاتي يرتبط أساسا بقدرة المشروع على تخفيضه لتكاليف الإنتاج من جهة، ورفع أسعار منتجاته الأمر الذي يسمح بزيادة الأرباح من جهة أخر.
- **التمويل الخارجي:** ويتمثل في لجوء المشروع إلى مدخرات الم ئحة في السوق المالية سواء كانت محلية أو أجنبية بواسطة التزامات مالية (قروض، سندات) لمواجهة احتياجات التمويلية وذلك في حالة عدم كفاية مصدر التمويل الذاتي المتوفرة لدى المؤسسة، و يمكن التمييز بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات القطاع الخاص (أفراد والمؤسسات) وبين التمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة ومؤسساتها. [1]

ثالثا/ينقسم التمويل من حيث الغرض الذي يستخدم لأجله:

- **تمويل الاستغلال:** ويتمثل في ذلك القدر من الموارد المالية الذي يتم التضحية به في فترة معينة اجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال وهذا يعني بتصرف تمويل الاستغلال إلى تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات شراء المواد الخام دفع أجور العمال وما إلى ذلك من الم دخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

[1] خوني رابح ، مرجع سابق ص98 . ص99..

-**تمويل الاستثمار:** ويتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات للمشروع.

المطلب الثالث : مبادئ ومصادر التمويل البنكي واستخداماته .

الفرع الأول :مبادئ التمويل البنكي.

يوجد عدة مبادئ هامة تلتزم بها البنوك لأداء وظائفها، وذلك لاكتساب ثقة المتعاملين وتنمية معاملتها ومن أهم المبادئ نجد مايلي :

أولا/السرية: إن المعاملات بين البنك وعملائه تقوم على ثقة المطلقة فيه وفي العاملين لديه ، فالمودع عندما يودع أمواله لدى البنك والتي تعتبر جزء من خصوصياته ، فلا يجوز للبنك ان يذيعها أو يفشيها وإلا انصرف عنه المودعون وهذا يم س بسمعة البنك ، كذلك بالنسبة للمقترضين عندما يلجئون إلى البنك عند حاجاتهم إلى قرض فلا يجوز للبنك إذاعة ذلك لأنه تضر بسمعة العميل وتزعزع ثقة المتعاملين معه ولا يجوز له أن يمد المعلومات والبيانات لأي شخص كان عن احد المتعا ملين معه إلا بإذن من هذا الأخير ، لهذا فالالتزام البنك بالسرية التامة في معاملاته تعتبر شيء مهم للحفاظ على سمعته ويستثنى الالتزام بمبدأ السرية عند طلب جهة رقابية عامة في الدولة بيانات عن احد المتعاملين مع البنك .

ثانيا/حسن المعاملة: إن المعاملة الحسنة يلقاها عميل البنك من العاملين فيه هي الأساس في تحويل العميل إلى عميل دائم ، وهي التي تج نب اكبر شريحة ممكنة من العملاء .

فواجب على البنك هنا اختيار العاملين فيه والاعتناء بهم وتدريبهم بما يمكنهم من تقديم خدمات بنكية ممتازة إلى عملائه، ويجب أن يكون البنكي صريحا وحازما في عمله كما يجب أن يتصف بالشجاعة التي تجعله يقول لا دون حرج ، مهما كانت العلاقة

الشخصية التي تربطه بالعميل أي الابتعاد عن التحيز أو التفرقة بين العملاء أثناء عمله ، كذلك يجب أن يتسم بالبشاشة التي تحبب الناس إليه.

ثالثا/الراحة والسرعة: ان إحساس العميل بالراحة عند وجوده بالبنك يغريه على كثرة التردد عليه والتعامل معه، لهذا تسعى البنوك إلى توفير اكبر قدر من الراحة للعملاء بإعداد آماكن مناسبة لاستقبالهم لقضاء وقت الانتظار وكذلك السرعة في تقديم الخدمة شيء مهم بالنسبة للعميل، فال مترددد على البنك يهم ه ان ينصرف في أسرع وقت مهما كانت الراحة التي يتمتع بها أثناء الانتظار، لهذا يجب أن توضح الإجراءات الروتينية للعمل داخل البنك، بحيث تكفل الخدمة السريعة للعملاء دون تعقيدات و مما يساعد كذلك علىالراحة و السرعة في انجاز الأعمال داخل البنك هو استخدام الأجهزة الحديثة التي تكفل استخراج البيانات المعقدة في لحظات وتحقق الدقة في تلك البيانات وتساعد على حفظ المستندات بالأسلوب السليم مما يمكن من استخراج ما يلزم في اقصر وقت ممكن، وتنتج الاتصالات السريعة مع الفروع والمراسلين.

رابعا/كثرة الفروع: إن البنوك عامة والتجارية خاصة تسعى دائما إلى توسيع نشاطها وذلك بفتح فروع لها في المناطق التي تأمل أن يغطيها نشاطه، وكثرة الفروع وانتشارها في مناطق جغرافية مختلفة تعود على البنك بفوائد كثيرة مثل:

- تيسير على عملاء البنك على إجراء معاملاتهم وذلك بعدم الانتقال إلى إدارة البنك وما يترتب على ذلك من وقت ومال.
- البنك ذا الفروع الكثيرة يتمتع بمزايا المشروعات الكبيرة فيتمكن من تقسيم العمل على نطاق واسع، ويقل عنده الاحتياطي النقدي اعتمادا على تبادل المساعدات بين الفرع

-توزيع المخاطر التي يواجهها البنك على جهات مختلفة فإذا كسدت صناعة ما في منطقة جغرافية فان هذا الكساد لن يؤثر إلا على الفروع الموجودة بهذه المنطقة وحده ، ويمكن تعويض خسارة هذا الفرع بالأرباح الناتجة عمليات فروع أخرى .

- السهولة والسرعة وقلة التكاليف التي يتحملها البنك عند تحويل النقود من جهة إلى أخرى، وذلك بعدم الاستعانة بالمراسلين ومنحهم عمولات عن عمليات التحويل. [1]

الفرع الثاني:مصادر التمويل البنكي واستخداماته.

تعبر مصادر التمويل في البنك التجاري التزاما اتجاه الغير ، أما استخداماته فتشير إلى كيفية الاستفادة من موجودات البنك التجاري فهدف تحقيق الربحية بالنسبة للبنك التجاري يفرض عليه عدم ترك موارده النقدية عاطلة لا تدر عائدا بل يتعين عليه أن يوظفها في مختلف الاستخدامات الممكنة. [2]

أولا/ مصادر التمويل البنكي:

إن البنوك لها مصدرين أساسين للحصول على الأموال هي المصادر الداخلية والخارجية .

1 - المصادر الداخلية : وهي تلك المطلوبات التي يكون مصدرها داخلي، وتتمثل في حقوق المساهمين والتي تشمل على رأس المال المدفوع مضافا إليه الاحتياطات وأرباح غير الموزعة والمخصصات وتتمثل نسبتها عادة 10% من موارد البنك .[3]

1 1 -رأس المال المدفوع : وهو ما يدفعه المساهم ون من أموال يتم استخدامها أساسا في إعداد المشروع لمزاولة نشاطه ، ولا ي شكل رأس المال الا نسبة ضئيلة من إجمالي

[1] محمد الصيرفي ، إدارة المصارف ، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر الأولى 2007 الإسكندرية ،مصر

[2] - عبد الواحد غردة" ضوابط منح الائتمان في البنوك التجارية " مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيصر بسكرة الجزائر 2004/2003 ص07/06

[3] - لدرع خديجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية والإسلامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2013، ص 95

الخصوم ، ومع ذلك فهو مؤشر لمتانة المركز المالي للمصرف وأساس الثقة التي يحضر بها في الدوائر المالية .

1 2 - الاحتياطات: وهي نسبة من الأرباح تضاف إلى رأس المال، نميز نوعين من الاحتياطات

أ. **الاحتياط القانوني :** يكون البنك التجاري ملزما بتكوينه قانونا، يجب على إدارة البنك تحتفظ بجزء من الأرباح كاحتياطي وذلك لدعم مركزه المالي وبناء سمعة طيبة له.

ب. **الاحتياطي الخاص :** يكون البنك التجاري حرا في الاحتفاظ به، وغالبا ما يطلق على هذا النوع من الاحتياطي اسم الاحتياطي الخفي.

1-3 – الأرباح الغير موزعة: وهي تلك المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي أرباحه، وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث انه يتم حسابها عند تقدير الموارد المتاحة للاستخدام أو التوظيف، فالأرباح غير الموزعة عبارة عن بند ذو طبيعة انتقالية يقيد فيها ما يحققه البنك من أرباح تمهيدا لتوجيهها إلى غايتها النهائية ، سواء كانت توزيعات على المساهمين أو دعم الاحتياطي أو تغطية الخسارة .

1 4 - المخصصات: ويقصد بها الأرصدة التي يتم تحميلها إجمالي النتيجة المحققة في نهاية الفترة المالية، بغرض مواجهة ظروف غير مرغوب فيها ومن أمثلة ذلك مخصصات الديون المشكوك فيها .مخصص امتلاك الأصول الثابتة. [1]

2- المصادر الخارجية: وتوفر هذه المصادر جانب الأكبر من الأموال اللازمة حتى يستطيع البنك القيام بوظائفه المختلفة، وتشمل المصادر الخارجية على : [2]

[1] عبد الواحد غردة ، مرجع سابق الذكر ص 7.

[2] لدرع خديجة ، مرجع سابق الذكر ص 95

2-1- الاقتراض: تلجا البنوك التجارية إلى الافتراض من البنك المركزي إذا ما اعترضتها مشكلة في السيولة، فالبنوك تحفظ لديها باحتياطي نقدي وبأصول أخرى على درجات مختلفة من السيولة، فإذا لم يكفيها الاحتياطي النقدي لمواجهة طلبات المودعين لسحب مبالغ نقدية من ودائعهم تلجا إلى البنك المركزي وتطلب منه قروض مقابل تقديم ضمانا لما تقترضه من مبالغ .كأوراق مالية أو أوراق تجارية أو غير ذلك من الضمانات.

2-2- الودائع: تعتبر الودائع المصدر الرئيسي لموارد المصارف التجارية وهي عبارة عن ديون مستحقة لأصحابها على ذمة البنك تكون في صورة إيداع حقيقي يمكن للبنك التجاري استخدامها لإبرام الديون في الوقت نفسه ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من الودائع وهي:

- **الودائع الجارية وتحت الطلب :**
- وفقا لهذا النوع من الودائع يستطيع العميل الإيداع والسحب في أي وقت يشاء ولا يقوم البنك بدفع أي فوائد على هذا النوع من الفوائد [1]
- **الودائع لأجل :** وهي عبارة عن مبلغ مالي يودع لدى البنك التجاري لا يحق لصاحبه السحب منه إلا بعد انقضاء مدة زمنية معينة ينفق عليها مسبقا بينه وبين البنك عند الإيداع ، لقاء حصوله على فائدة .
- **ودائع بإخطار:** وهي عبارة عن أموال مودعة لدى البنك التجاري لايحق لأصحابها السحب منها إلا بعد اخطار البنك بفترة تحدد عن الإيداع وبالمقابل يدفع البنك فائدة على هذه الودائع.
- **ودائع التوفير:** تسمى أيضا بالودائع الادخارية. وهي ودائع يتم التعامل بها من حيث السحب والإيداع بموجب دفتر خاص، ويتحصل صاحب هذا النوع على فوائد محددة.

[1] – رشاد العصار ، رياض الحلبي النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة 1

2-3- الحسابات المدينة للمصارف الأخرى : وتشمل جميع التزامات البنك التجاري اتجاه البنوك الأخرى، وتمثل هذه الحسابات مصدرهاما من المصادر التي يحصل منها البنك على الموارد المالية التي يحتاجها للقيام باستخداماته التشغيلية المختلفة . [1]

ثانيا/ استخدامات التمويل البنكي:

تقوم البنوك التجارية باستخدام أموالها في إطار المواءمة مابين متطلبات السيولة والأمان وتحقيق الربحية المطلوبة ويمكن أن تأخذ الاستخدامات الشكل التالي:

- أصول سائلة : نقدية وشبه نقدية.
- قروض وتسهيلات ائتمانية.
- الاستثمارات في الأوراق المالية المختلفة.
- الاستثمارات في البنوك والمؤسسات الأجنبية.
- أصول ثابتة.
- أصول أخرى متنوعة.[2]

مما سبق يتضح لنا ان الودائع تكون الجانب الأكبر من موارد البنك لذلك فان البنوك عند توزيعها لمواردها على الأوجه المختلفة تأخذ لعين الاعتبار عاملين أساسين هما:

قدرة البنك على الوفاء بأية مبالغ تطلب منه نقدا من أصحاب الودائع التجارية لهذا يحتفظ البنك بنسبة معينة من ودائعه لدى البنك المركزي باسم احتياطي قانوني .

عامل الربح يمكن للبنك من تحقيق إيداع كان يدفع الفوائد من المبالغ المودعة وكذلك لتكوين الاحتياطات اللازمة وعلى ذلك فان سياسة البنك الناجحة تقوم على توزيع

[1] – عبد الواحد غردة ، نفس المرجع السابق ص 8

[2] – إرشاد العصار رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، دار الصفاء للنشر ...ص 96.

واستخدام موارده المالية على مختلف أنواع الأصول بطريقة تحقق مبدأ السيولة ومبدأ تحقيق الربح.[1]

المبحث الثالث: علاقة المشاريع الاستثمارية بتمويل البنكي و اثره على ربحية البنك.

المطلب الأول: العلاقة بين المشاريع الاستثمارية والتمويل البنكي.

يعتبر قرار البنك بتمويل المشاريع الاستثمارية من أهم القرارات وأخط رها نظرا لارتباط المشروع بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي يصعب التنبؤ بسلوكها أحيانا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان نجاح هذا المشروع الاستثماري أو فشله له عدة أثار على البنك أما ايجابية أو سلبية وعليه يجب على البنك أن يقوم بدراسة جدوى المشروع الاستثماري من جميع جوانبها (الاقتصادية، الفنية، البيئية ....الخ) حتى لا يقع في المخاطر ، فنكمن علاقة التمويل البنكي للمشاريع الاستثمارية مايلي :

- من وجهة نظر البنك فان الائتمان يشكل النشاط الذي يرتبط بالاستثمار الأكثر جاذبية له ومن خلاله يستطيع البنك التجاري أن يضمن الاستمرارية والنمو ويضمن القدرة على تحقيق مجموعة من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها. [2]
- يعد التمويل البنكي نشاطا اقتصاديا في غاية الأهمية لما له من تأثير متشابك ومتعدد الابعاد على الاقتصاد القومي كونه يعتبر من اهم مصادر اشباع الحاجات التمويلية لقطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة.

[1] – البديري حسين جميل "البنوك مدخل محاسبي وإداري" الوراق للنشر والتوزيع دون طبعة ، الأردن 2003 ص 18

[2] حمزة محمود الزبيدي إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتمائي(مرجع سابق الذكر)

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإقامة المشاريع الإنتاجية واستمرارها، ويتعلق ذلك خاصة بالمشاريع الإنتاجية الحديثة ذات الثقل الكمي والنوعي، والتي تعتبر نتاج الثورة العلمية التكنولوجية، ونتيجة حتمية لتطور الحياة الاقتصادية، والتي يترتب عليها من الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيةمايلي:
  - تحقيق نسبة عالية من النمو الاقتصادي بالنسبة لمختلف القطاعات الاقتصادية
  - تخفيف الكبير من حدة البطالة والفقر وذلك من خلال توفير منافذ لجميع الموارد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري المنتج والمبدع.
  - تعزيز الأمن القومي لاسيما في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية الحالية والمتمثلة بتعدد الأقطاب الاقتصادية والتكتلات الكبيرة وانفتاح السوق وأيضا تفاقم النزاعات التجارية [1].
  - فالعلاقة بين التمويل البنكي و المشاريع الاستثمارية تعتبر علاقة تكاملية بحيث ان البنوك تقوم بتمويل المشاريع الاستثمارية من خلال ما تقدمه لها من قروض وإعانات لتغطية عجزها وهي المورد الأساسي للمشاريع الاستثمارية، اما من حيث المشاريع الاستثمارية فتعمل على زيادة الأرباح للبنك من خلال ارتفاع عوائد وإيرادات الفوائد المطبقة عليها من طرف البنك.

المطلب الثاني: اثرتمويل المشروعات على ربحية البنك.

إن الربحية هي الهدف الأساسي والاسمي الذي يسعى إليه أي بنك، ويعد من المواضيع المهمة في البنوك التجارية وشغلها الشاغل أثناء عملها اليومي , إذ تعتبر الربحية من أهم مؤشرات النجاح ومن ابرز عوامل الثقة والاطمئنا ن والتي تعكس ايجابا

[1]- زبير عياش تاثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية ام بواقي ، رسالة دكتوراه جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012/2011 ص43.

على الاقتصاد القومي ككل بحيث يلعب القرض دورا حاسما في تحسين ربحية البنك ويعتبر من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري، فعملية منح القرض تعد بمثابة العمود الفقري لأي بنك وفي نفس الوقت المصدر الأول لربحيته وبدونها تسقط ميزته كوسيط مالي ويفقد أهم مبررات وجوده، بحيث تعتبر القروض البنكية مصدر من مصادر التمويل التي تشجع النشاط الاقتصادي وتساهم في انتعاش الاقتصادي الوطني وتعمل على القضاء على جل المشاكل الاجتماعية وحسب ما يقدم للبنك من مدخرات وودائع يقوم على اساسها بمنح القروض وهذا لعدم استغلاله لرأسماله الخاص فهو يعتمد بالدرجة الاولى على ما يقدمه الجمهور من اموال ، و بالتالي يقوم البنك بتحويل الارصدة العاطلة الى ارصدة عاملة ويحصل مقابل ذلك على عوائد تمثل إيراداته .

-ولابد ان تكون هناك مجموعة من العوامل المؤثرة في تحقيق الربحية وتتمثل في :

- يؤثر تمويل المشاريععلى حجم اعمال البنك .
- يشكل تمويل المشاريع عوائد مستقبلية للبنك والتي يدفعها العملاء لقاء الخدمة المصرفية والتي تعتبر المصدر الرئيسي لدخله .
- تؤثر اسعار الفوائد على حجم التسهيلات الائتمانية وبالتالي تؤثر على ارباح البنك.

خلاصة الفصل:

تم التطرق إلى هذا الفصل إلى مفاهيم متعلقة بالمشاريع الاستثمارية، كما تم ذكر تصنيفاته وأهدافه من الناحية اقتصادية والاجتماعية، إلى جانب طرق ومبادئ ومصادر تمويل هذه المشاريع من طرف البنك وأثر تمويلها على ربحية البنك.

وفي الأخير يمكن القول إن هناك علاقة وثيقة ومتكاملة بين التمويل البنكي والمشاريع الاستثمارية بحيث كلا الطرفين وجد في الأخر ضالته لتحقيق الأهداف التي انشأ من اجلها.

الفصل الثالث

تمهيد :

إن الدراسة النظرية لا تكفي لإلمام بالموضوع ،و التي تم التطرق فيها إلى المفاهيم المتعلقة بالمحاسبة في البنوك و تمويليها للمشاريع الاستثمارية و بهدف إثراء البحث أكثر و معرفة اثر محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنك اخترنا احد البنوك الا و هو البنك الخارجي الجزائري BEAبالمدية ، و الذي يلعب دورا في احداث التنمية الاقتصادية و في تمويل مختلف الأشغال و عمليات التجارة الخارجية من خلال عمليات منح القرض.

لهذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى بعض العمليات المحاسبية التي تقوم بها .

و بدارسة حالة منح قرض استثماري موجه لشركة وطنية قطاع عمومي .

لذا تناولنا في هذا الفصل المبحثين الآتية:

المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري .

المبحث الثاني : المحاسبة في البنك الخارجي الجزائري وأثرها على مردودية البنك.

المبحث الأول: عرض عام للبنك الخارجي الجزائري.

نقوم في هذا المبحث بتقديم البنك الخارجي الجزائري، أهدافه وهيكله التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة البنك الخارجي الجزائري وأهدافه.

الفرع الأول:نشأة البنك الخارجي الجزائري.

تأسس البنك الخارجي الجزائري رقم 204–67 في الأول من أكتوبر 1967، برأسمال قدره20 مليون جزائري، وقد ورث خمسة بنوك أجنبية وهي:

- القرض الليوني Crédit Lyonnais.
- المؤسسة العامة Société Générale.
- قرض الشمال Crédit du Nord.
- البنك الصناعي الجزائري المتوسط Banque Industrielle de l'Algérie et de Méditerrané.
- بنك بركليز Barclays Bank.

ولم يحصل البنك على هيكله النهائي إلا في جوان1986،وأصبح مستقلا بموجب نص القانون88/10الصادر في 17جانفي1988 ، وبعدها تحول البنك الأول إلى مؤسسة ذات أسهم مع حفاظه على نفس الهدف الذي حدده القرار 01أكتوبر 1967.

وقد ورث البنك الخارجي الجزائري مجموعة فعاليات لعدة مؤسسات، فبالرغم من أنه ينتمي إلى القطاع العمومي فإنه يعمل للقانون التجاري، وبالتالي القواعد المنافسة وذلك لإضافة إلى نزعته الأولية الخاصة والمتمثلة في التجارة الخارجية،

ويتدخل في جميع العمليات البنكية ولقد كان تأسيس بمثابة الحلقة الأخيرة من إجراءات تأميم البنوك.

وفي هذا البنك قسمان،واحد للائتمان (ودائع وإقراض)،والثاني للعمليات الأجنبية، ويتضمن تمويل التجهيز المقرر في الخطة بالإضافة إلى مواضيع النفط والتعدين، وقد توسعت عمليات البنك منذ1970، فهو الذي لديه حسابات الشركات الصناعية الكبرى في ميادين المحروقات(سونطراك، نفطال) والكيميائية والبتروكيميائية والتعدين والنقل البحري ومواد البناء، وهو الذي يمدها بالقرض. وقد ساهم البنك بالفعل في تدويل وتطوير حقول حاسي الرمل وحاسي مسعود، وأنشأ أنابيب النفط والغاز ومصافي سكيكدة وعنابة وسطيف، ومصانع الاسمنت في الشلف والحجار، وفي الحصول على ناقلات النفط والغاز والبضائع والركاب.

بالإضافة إلى المقر الرئيسي بالعاصمة فإن له 8مديريات جهوية و90 فرع (وكالة) موجودة في المناطق الكبرى، وفي المناطق الصناعية ومناطق إنتاج البترول .

الفرع الثاني:أهداف البنك الخارجي الجزائري.

للبنك الخارجي أهداف عديدة يسعى إلى تحقيقها من أهمها ما يلي:

- تحفيز وتشجيع وتمويل العمليات التجارية مع باقي بلدان العالم .
- تسهيل تنمية الإصلاح الاقتصادية بين الجزائر والخارج .
- يعمل على تأمين العمليات التجارية مع الخارج ضد الأخطار السياسية والاقتصادية.
- ضمان التنفيذ الجيد للالتزامات الناتجة بين أسواق الدول والجماعات المحلية .

المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي العام للبنك الخارجي الجزائري

تنقسم المديرية العامة للبنك الخارجي الجزائري إلى عدة مديريات مختلفة وهي:

- **المديرية الفرعية التجارية**:وتعمل على التنسيق بين مختلف الوكالات في مجال الاتصال والإعلام.
- **المديرية الفرعية للعلاقات الدولية**:وتعمل على تنظيم ومتابعة ومراقبة مختلف العمليات مع الخارج (عمليات الاستيراد والتصدير).
- **المديرية الفرعية للمالية**:ويكمن دورها في إعداد مختلف ميزانيات البنك ومراقبة جميع الحسابات وكذا مراقبة التسيير الداخلي للبنك.
- **المديرية الفرعية للتنظيم**:ومهمتها أساسا تكمن في تنظيم العتاد ومختلف الآليات الخاصة بالبنك.
- **المديرية الفرعية للتعهدات**:ويكمن دورها في مراقبة ومتابعة جميع القروض الممنوحة للزبائن .
- **المديرية الفرعية لإدارة الأعمال**:وتعمل على مراقبة جميع ممتلكات البنك وكذا إدارة شؤون العاملين .
- **المديريات الجهوية**:وتعمل على مراقبة تسريع نشاطات الوكالات التابعة.
- **المفتشية العامة**:ويكمن دورها أساسا في مراقبة نشاطات الوكالات دوريا .
- **الكتابة العامة**:وهي السكريتاريا الخاصة بنشاطات رئيس المديرية العامة .

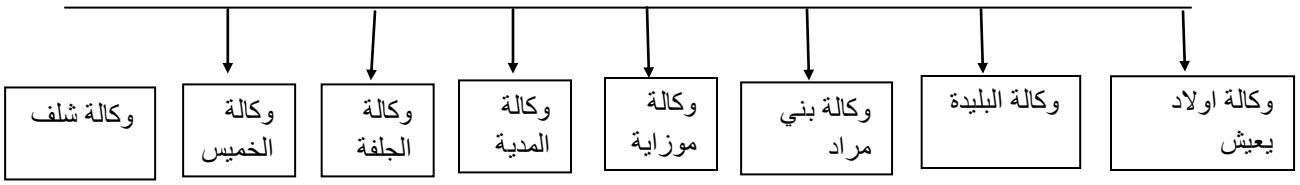
كل هذه المديريات تنقسم إلى مديريات فرعية حسب ما هو موضح في الشكل التالية:

وكل هاته المديريات تنقسم الى مديريات فرعية حسب ماهو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم 03 : الهيكل التنظيمي للبنك الخارجي الجزائري [1].



[1]- وثائق داخلية للبنك.



المصدر:وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في: 2022/12/31.

المطلب الثالث:دراسة وكالة البنك الخارجي الجزائر.

لكل بنك مديرية عامة تنقسم إلى مديريات جهوية ووكالات، ومن بين وكالات البنك الخارجي الجزائري وكالته بالمدية،وهي محطة دراستنا التطبيقية .

الفرع الأول:تعريف الوكالة ونشاطاتها .

1. **تعريف الوكالة:**وكالة البنك الخارجي الجزائري وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالمدية هي واحدة من بين ثمانية وكالات تابعة بالمديرية الجهوية بالبليدة ،تأسست سنة 1982بهدف توسيع مجال نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجودين بالولاية .
2. **مهام ونشاط الوكالة**:تقوم الوكالة بعدة نشاطات من أهمها مايلي:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الأشخاص.
- استقبال عمليات الدفع التي تقدم نقدا أو عن طريق الشيك، والمتعلقة بعمليات التوظيف والتحصيل وجميع عمليات البنك.
- يمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض بضمانات أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
- توزيع رؤوس أموال الأفراد ومراقبة استعمالها.
- يقوم بجميع العمليات المتعلقة بالاكتتاب، الخصم، شراء الأوراق التجارية، الوصولات،الدفعات.

- يقوم بدور البنك المراسل مع البنوك الأخرى.
- التمويل بشتى الطرق لعمليات التجارة الخارجية، استقبال وديعة مبالغ السندات،استقبال أموال ناتجة عن عمليات الدفع والخاصة بالسفتجة، سند لأمر،الشيك ،فواتير أو وثائق التجارة الأخرى.
- اكتساب أموال من العمليات التالية :البيع،الإيجار، وجميع العمليات المنقولة التي تخص نشاط الوكالة أو المتعاملين تعامل.
- العمل لصالحه أو لصالح زبائنه بصفة مباشرة أو غير مباشرة، والقيم بالعمليات التي تدخل ضمن أهدافه بالجزائر وبالخارج بأي شكل من الأشكال.

الوكالة تقوم بجميع المهام مهما كان شكلها، والتي لها فوئد متعلقة بمؤسسات أو شركات جزائرية كانت أو أجنبية، وتسعى إلى تحقيق أهدافها وتطوير الأعمال الخاصة بها.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية.

تتواجد بالوكالة المصالح التالية:

1. **مصلحة الصندوق:**تنقسم هذه المصلحة إلى مصالح فرعية تؤدي عدة احتياجات منها:
   - التحصيلات بأنواعها.
   - عمليات السحب والدفع.
   - عمليات التحويل.
   - عمليات المقاصة.
   - عمليات المحفظة.
2. **مصلحة التجارة الخارجية:**من بين المهام الرئيسية التي تؤديها هذه المصلحة هي :
   - عمليات السحب والدفع بالعملة الصعبة

- التحصيلات بالعملة الصعبة.
- عمليات التجارة الخارجية(التصدير والاستيراد) .

3. **مصلحة التعهدات:**تعمل هذه المصلحة على مايلي :

- دراسة القروض.
- دراسة التعهدات القانونية والتحصيل .
- الاهتمام بقضايا المنازعات.
- العمل على تكوين ملف وتحليله وتسيير الملفات وطلبات القروض من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،والمؤسسات الصناعية والمؤسسات الفردية والأعمال الحرة.
- تعمل على تقديم القروض حسب نوع الوكالة وحسب الامتيازات المقدمة للبنك، ومن حيث نوع القرض وقيمته وأهميته .
- القيام بدراسات ميدانية للتأكد من سلامة طلب القرض.
- إجراء المقابلات مع العملاء، والتفاوض معهم على مختلف النقاط الخاصة بطلب القرض.

4. **مصلحة التسيير الإداري:**تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

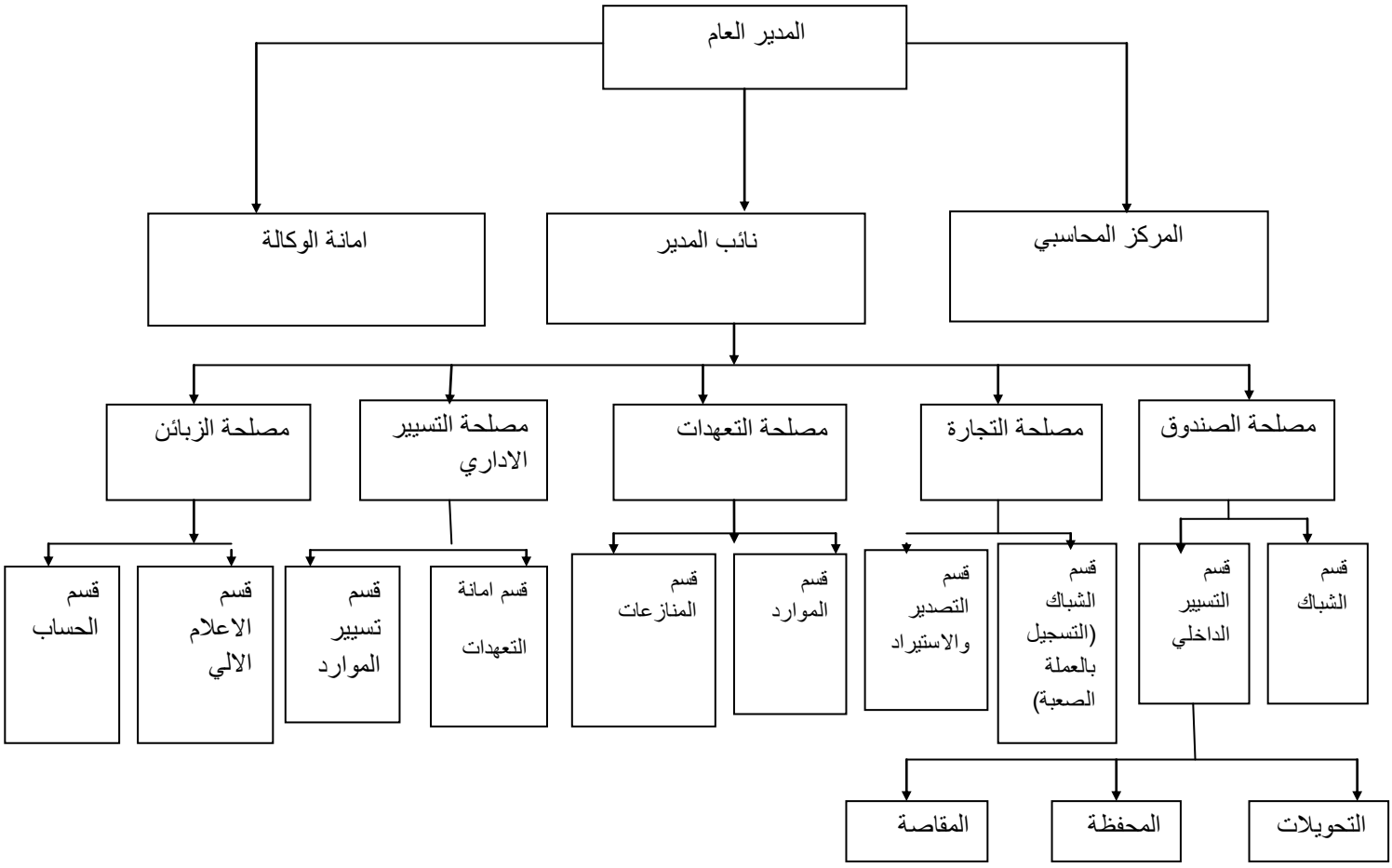
- تسيير موارد.
- الاهتمام بالتنظيم والرقابة .
- التسيير الآلي للعمليات .

5. **مصلحة الزبائن:**تتولى هذه المصلحة المهام التالية :

- دراسة ملفات القروض.

ويمكن توضيح هذه المصالح من خلال الشكل التالي:

شكل رقم06:الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية سنة2009[2].



المصدر:وكالة البنك الخارجي الجزائري بالمدية في 2022/12/31.

[2]- وثائق داخلية للبنك.

المبحث الثاني: المحاسبة في البنك الخارجي الجزائري و أثرها على مردودية البنك .

يحكم البنك الخارجي الجزائري مجموعة من القوانين وأسس التي تفرضها السلطات النقدية تتضمن الحسابات البنكية والقواعد المحاسبية المطبقة على البنوك و أسس أخرى داخلية يضعها البنك نفسه، و سنخصص في هذا المبحث عرض القيود المحاسبية المعتمدة في البنك الخارجي لوكالة المدية والتطرق إلى أثرها على مردودية.

المطلب الأول:القيود المحاسبية للعمليات البنكية:

1 سحب قيمة 5000دج من طرف زبون (أ) عن طريق الصك:

- Retrait de chèque de 5.000Dinars

مدين	دائن
5 000 دج	

مدين	دائن
	5 000 دج

حساب زبون (أ) حساب الصندوق للبنك BEA

2 في حالة دفع الزبون لمبلغ 6 000 دج في حسابه لدى البنك.

- Versement de 6 000 Dinarsau Compte

مدين	دائن
6 000	

مدين	دائن
	6 000

حساب زبون (أ) حساب الصندوق للبنك BEA

3 في حالة الحصول على صك بنكي Chèque de Banque بقيمة80 000دج:

الحالة الأولى: من حساب الزبون (أ): يتم اقتطاع مبلغ 80.000دج من حساب الزبون (أ)

مدين	دائن
80 000	

مدين	دائن
	80 000

حساب زبون (أ) حساب صك البنكي Chèque de Banque BEA

الحالة الثانية: الزبون (ب) ليس له حساب بالبنك وعليه يتم شراء صك بنكي على سبيل المثال قيمة الصك 100 000دج و تكون على الشكل التالي:

مدين	دائن
	100 000

مدين	دائن
100 000	

حساب الصندوق BEA حساب الصك البنكي BEA

4 في حالة تسديد الفواتير الخاصة بالبنك أي المصاريف مثلا فاتورة الكهرباء بمبلغ 50 000دج

مدين	دائن
50 000	

مدين	دائن
	50 000

حساب التكاليف صنف (6) حساب الصك البنكي BEA

5 في حالة قيام البنك بإصلاح المعدات أو شراء لوازم لصالح البنك بقيمة 200 000دج

مدين	دائن
200 000	
حساب التكاليف صنف (6)	
	200 000
	حساب المورد Fournisseur

6 في حالة منح القرض للمستثمر (أ) بقيمة 900 000دج لمدة 05 سنوات

مدين	دائن
900 000	
حساب المستثمر (أ)	
	900 000
	حساب قرض بنكي CMT باسم المستثمر (أ)

بعدما يتم تعبئة حساب المستثمر (أ) بقيمة 900 000 يتم سحب قيمة القرض 90 000وهذا لشراء المعدات عن طريق صك بنكي:

مدين	دائن
900 000	
حساب المستثمر (أ)	
	900 000
	حساب صك البنكي Chèque de Banque BEA

وبهذا يتم جلب المعدات إلى مصنع المستثمر (أ) وبعدها يتم رهن المعدات لصالح البنك ويتم تسليمه جدول الإهتلاك Tableau d'amortissement وبعده ا يتم تسديد

القرض على دفعات (أقساط) لنفترض أن مدة القرض 05 سنوات ويتم دفع الأقساط كل 06 أشهر أي سداسية الدفع بمعنى 10 أقساط.

قيمة القرض = 900 000 ÷ 10 = 00 900دج للقسط

- **تسديد القسط الأول:**(S1)

مدين	دائن
90 000	

حساب المستثمر (أ)

دائن	مدين
900 000	قسط (1)
	90 000

حساب قرض بنكي CMT

المستثمر (أ)

- **تسديد القسط الثاني:**(S2)

مدين	دائن
90 000	

ساب المستثمر (أ)

دائن	مدين
810 000	قسط (2)
	90 000

حساب قرض بنكي CMT

المستثمر (أ)

- **تسديد القسط الثالث:**(S3)

مدين	دائن
90 000	

حساب المستثمر (أ)

مدين	دائن
720 000	قسط (3)
	90 000

حساب قرض بنكي CMT باسم المستثمر (أ)

و هكذا حتى آخر قسط أي القسط العاشر وبهذا يتم تسديد القرض من قبل المستثمر (أ) خلال 05 سنوات دون أي تعثر أو تأخير وبطريقة جيدة ويكون حساب القرض CMT الخاص بالمستثمر (أ) مرصد أي رصيد (0.00) و بهذا يتم منح الزبون شهادة تسديد القرض من طرف البنك ويتم رفع الرهن عن المعدات بتسليمه شهادة رفع الرهن.

مدين		دائن
900 000	1	90 000
	2	90 000
	3	90 000
	4	90 000
	5	90 000
	6	90 000
	7	90 000
	8	90 000
	9	90 000

	10	90 000
900 000	**المجموع:**	900 000

الرصيد (0)

وبهذا يكون له اثر ايجابي على مردودية البنك .

- و في حالة عدم وجود السيولة (الاموال) في حساب المستثمر (ا) ويكون في حالة عدم التسديد cessation de paiement (وقف التسديد)
- يتم تسجيل الأقساط الغير مدفوعة في حسابات اخرى تسمى : حساب الدين واجب الدفع (واجب الاداء) او حساب استرجاع الديون .
- ويتم متابعة الزبون (المستثمر) قضائيا حتى يسترجع البنك حقوقه (مبلغ القرض + الفوائد + الفوائد التاخيرية + المصاريف القضائية)
- وبهذا يكون له اثر سلبي على مردودية البنك .

مدين	دائن
ق1 : 90 000	
ق2 :90 000	
ق3: 90 000	
ق4 : 90 000	
ق5 : 90 000	
ق6: 90 000	
ق 7: 90 000	
ق8: 90 000	
ق9 : 90 000	
ق10: 90 000	

900 000	

حساب ديون مستحقة على مستثمر (ا)

(900.000 + فوائد على القرض + فوائد تأخيرية + مصاريف قضائية).

كلها على عاتق الزبون (ا) وتطول مدة استرجاع الديون وبهذا يكون له اثر سلبي على مردودية البنك وفي بعض الحالات لا يتم استرجاع الديون المترتبة على الزبائن حتى بالمتابعات القضائية.

المطلب الثاني : دراسة حالة ETUDE DE CAS منح قرض لشركة وطنية قطاع عمومي .

في إطار تطهير المؤسسات العمومية من طرف الحكومة وهذا لمساعدتها على مواصلة الإنتاج ، تم منح قرض لمؤسسة عمومية S بقسمة قرض يصل إلى 319 100 000 دج

عن طريق رخصة من المديرية العامة للقروض BEA

- نوع القرض :قرض طويل الأجل
- مدة القرض: 08 سنوات = 16 سداسي.

19 943 750 = 319 100 000 /16

- مدة الإعفاء : 07 سنوات
- نسبة الفائدة : 3.5 %
- رسم على القيمة المضافةTVA : 19%

وفي يوم 12/10/ 2014 تم منح القرض (تعبئة القرض) في حساب المؤسسة

-يتم تسديد القسط الأول بعد 07 سنوات .

1 - تعبئة القرض في حساب المؤسسة MOBILISATION DU CREDIT .

يوم 10/ 2014/12 :

مدين	دائن
	319 100 000 .00

مدين	دائن
319 100 000 .00	

حساب المؤسسة (S) حساب CLT مؤسسة (S)

2 - عند حلول آجال التسديد : السداسي الأول :S1

في يوم 2022/06/10 :

أي بعد 7سنوات و 6 أشهر :

مدين	دائن
26 589 007,50	

مدين	دائن
	19 943 750,00
299 156 250,00 باقي	

حساب المؤسسة (S)حساب CLT مؤسسة(S)

مدين	**دائن**
	5 584 250,00

مدين	دائن
	1 061 007,50

حساب الفوائد على القروض حساب الرسم على القيمة المضافة على TVA

لقد تم مخالصة القسط الأول (السداسي الأول S1) من خلال حساب المؤسسة بمبلغ 26 173 678,91 وهي تمثل :

- القسط الأول : = 19 943 750,00
- الفائدة = 5 584 250,00

رسم 19% tva = 1 061 007,50

- القسط الثاني s2 يوم 2022/12/10 :

مدين	دائن
26 173 678,91	

حساب المؤسسة (S)

مدين	دائن
	19 943 750,00
279 212 500 الباقي	

حساب CLT مؤسسة(S)

مدين	دائن
	5 235 350,31

حساب الفوائد على القروض

مدين	دائن
	994 694,53

حساب الرسم tva

- القسط الثالث: s3: 2023/06/10:

حساب المؤسسة (s)حساب :

مدين	دائن
25 758 350,31	

حساب CLT مؤسسة (S)

مدين	دائن
	19 943 750
2 592 687,50	

مدين	دائن
	4 886 218,75

حساب الفوائد على القرض

مدين	دائن
	928 381,56

حساب الرسمTVA

التزام المقترض إلى حد الآن بتسديد ثلاث دفعات دون تأخير و في آجالها المحددة

وهكذا حتى القسط s16 ليوم 2029/12/10 وتكون المؤسسة S قد سددت كامل مستحقات البنك (القرض + الفائدة + الرسوم)

مبلغ الفائدة الإجمالي = 47 466 125,04 لفائدة البنك.

الرسوم 19 % = 9 018 563,76 لفائدة الضرائب.

في حالة عدم وجود السيولة في حساب المؤسسة(s)

بتاريخ 2022/12/10 حين تسديد القسط الأول s1 اي في حالة تعثر المؤسسة (صعوبة التسديد) في هذه الحالة حساب المؤسسة يكون رصيده 0.00 صفر أو بالناقص débiteure أي تحت الصفر

تتم أي عملية حساب المؤسسة حتى لا يتم تضخيم حجم الديون.

وعليه تكون العمليات كالأتي :القسط الأول s1(السداسي الأول) :

مدين	دائن
319 100 000,00	19 943 750

مدين	دائن
	1 061 007,50

حساب المؤسسة CLTمؤسسة(S)

حساب الرسوم المسبقةTVA

مدين	دائن
	5 584 250,00

مدين	دائن
19 943 750,00	
5 584 250,00	
1 061 007,50	
26 589 007,50	

حساب الفوائد المسبقة حساب الدين واجب الأداء وحساب ديون مستحقة أو حساب ديون مستحقة

اذا لم يتم تسديد كامل المستحقات (القرض + الفوائد + الرسوم +الفوائد التاخيرية) يتم تفعيل الضمانات التي هي بحوز ة البنك عن طريق المتابعة القضائية :

-بيع العتاد المرهون .

-تفعيل الرهن العقاري للمؤسسة .

-ومع طول مدة الإجراءات القضائية يكون للقرض اثر سلبي على مردودية البنك.

في الأخير يكون حساب الديون الواجبة الأداء أو المستحقة كالأتي :

مدين	دائن
319 100 000..... القرض الممنوح 4 766 125,04..... فائدة البنك 9 018 513,75... رسم لفائدة الضرائب	
375 584 688,80	

حساب الديون المستحقة على المؤسسة s

دون أن ننسى الفوائد التأخيرية المترتبة على المبلغ 375 584 688,80

خلاصة الفصل :

وبعد القيام بعملية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، لأقسام المتواجدة على مستوى وكالة البنك الخارجي الجزائري (المدية) اتضح لنا هذا الأخير لما يقوم بمعالجة محاسبية للعمليات المصرفية ينتج عليه أما اثر ايجابي على مردودية البنك وذلك لما العميل يسدد كامل مستحقات البنك وأما ينتج اثر سلبي على مردودية البنك في حالة نشوء قرض مصرفي متعثر .

خاتمة

الخاتمة:

لا يمكن التحدث عن اقتصاد متكامل بدون وجود جهاز بنكي يلعب دور الوسيط بين اصحاب العجز والفائض في التمويل و لايمكن ان يلعب الجهاز البنكي هذا الدور الا اذا قام على اسس سليمة في ممارسة وظائفه خاصة وظيفة المحاسبة ، فقسم المحاسبة يعد من اهم الاقسام التي يعتمد عليها المصرف لمعالجة البيانات الناتجة عن حركة الاموال التي تتسم بانها حركة معقدة وواسعة تحتاج الى تسجيل ترتيب تلخيص.... الخ .

ومن خلال دراستنا والتي تناولنا فيها موضوع اثر محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنوك تطرقنا الى التعرف على النظام المحاسبي ومدى فعاليته في القطاع البنكي وحولنا التطرق الى الربحية المالية للبنوك والالمام حول المشاريع الاستثمارية من جهة والتمويل البنكي من جهة اخر ى .

اما في الدراسة الميدانية تم اختيار البنك الخارجي الجزائري بالمدية وحاولنا ابراز العمليات المحاسبية البنكية واثرها على مردودية البنك وذلك من خلال محاولتنا الاجابة على الاشكالية المطروحة ما تأثير محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنك الخارجي الجزائري BEA؟

اختبار صحة الفرضيات :

من خلال دراستنا التي جمعت بين الشق النظري و الشق التطبيقي للبحث حولنا اختبار الفرضيات التي تم طرحها في بداية البحث وتم التوصل الى ما يلي:

- **الفرضية الاولى** : يعتبر النظام المحاسبي البنكي مجموعة من الاجراءات والخطوات المحاسبية الخاصة التي تساعد على اتمام الوظائف الرئيسية و من خلال الدراسة النظرية توصلنا الى ان هذه الفرضية قد تحققت

- تعتبر المحاسبة البنكية تقنية لجمع وتسجيل وعرض العمليات اليومية في دفاتر من اجل تسهيل العملية وفهمها .
- **الفرضية الثانية** : يقوم البنك بتنظيم المحاسبي وفق أسس ومبادئ من خلال الشق النظري ثم التوصل الى صحة هذه الفرضية.
- يسجل البنك الخارجي الجزائري بالمدية عمليات محاسبية حسب القواعد المحاسبية المحددة ضمن المخطط المحاسبي المالي.
- **الفرضية الثالثة** :سيتحصل البنك الخارجي الجزائر ي بالمدية على عوائد جراء منحه للقروض و توصلنا إلى أن هذه الفرضية قد تحققت من خلال الشق التطبيقي
- تحصل البنك الخارجي الجزائر ي بالمدية على عوائد مستقبلية جراء منحه لقرض استثماري لشركة وطنية قطاع عمومي .

أهم النتائج المتوصل إليها:

ا/ على مستوى النظري :

1 ⁻ن الخدمات التي يقدمها البنك كثيرة ومتنوعة ، لذا استوجب عليه قيدها في دفاتر كي يستطيع معرفة مختلف النشاطات التي قام بها وكذا معرفة مركزه المالي ، لذا فانه يقيد عملياته عن طريق المحاسبة البنكية .

2 ⁻ن سر نجاح أي بنك تجاري مرتبط بمدى اعتماده لسياسة اقراضية سليمة .

3 ⁻يستعمل البنك في تعاملاته مع الزبائن الحذر الشديد لتجنب اكبر قدر من المخاطر.

ب/على مستوى التطبيقي :

1 -استخدام المحاسبة في البنك الخارجي الجزائري مؤشرا هاما في اتخاذ القرارات بحيث تساعد المحاسبة على كشف انحرافات .

2 -وجود اثر إيجابي على مردودية البنكالخارجي الجزائري في حالة تسديد كامل مستحقات البنك .

3 -وجود اثر سلبي على مردودية البنكالخارجي الجزائري في حالة نشوء قرض مصرفي متعثر .

4 -يقوم انبلك الخارجي الجزائري باتخاذ إجراءات عديدة في القرض المصرفي المتعثرمن اجلاستردادأمواله كاشتراط تقديم ضمانات .

- **التوصيات** : هناك بعض التوصيات التي يمكن ان نقدمها :

- الاستخدام النظام المحاسبي بشكل منتظم وصحيح حتى يتسنى لها تحقيق اعلى ربحية ممكنة .
- العمل على التحديث المستمر للنظام المحاسبي البنكي و مواكبة التغيرات والتطورات الدولية .
- ضرورة توخي الوضوح و الدقة اللازمة عند دراسة ملفات القروض و التقيد بالدراسات التقنية و المالية .
- تشجيع الاقتراض عن طريق تحسين معاملات البنك مع الزبائن .
- تطبيق القوانين الصارمة بحق العميل المتعثر في سداد التمويل البنكي .
- على المصارف متابعة العملاء متابعة لصيقة اثناء فترة التمويل بغرض التأكد من نجاح المشروع و بالتالي القدرة على استرداد التمويل.

أفاق البحث :

- اثر التدقيق المحاسبي على ربحية البنوك التجارية .
- اثر محاسبة ايجار التمويلي على ربحية البنك.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع والمصادر:

أولا : الكتب

1 -احمد محمد ابو شمالة دراسات في المحاسبة المالية الطبعة الاولى ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.، عمان ، الاردن 2010.

2 -اسماعيل محمد هاشم ، مذكرات في البنوك والنقود ،دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت1976.

3 -البديري حسينجميل البنوك مدخل محاسبي واداري "الوراق نشر وتوزيع دون طبعة الاردن 2003.

4 -جامد عدنان شريف ، اصول المحاسبة ،دار الصفاء للنشر والتوزيع 2001.

5 -حمزة محمود الزبيدي الانتمان المصرفي وتحليل الانتمان ، الاردن، الوراق النشر والتوزيع 2002.

6 -حياة شحاتة ، مخاطر الانتمان في البنوك التجارية، القاهرة الطبعة الاولى 1999.

7 -خالد امين ، العمليات المصرفية (طرق المحاسبة الحديثة) طبعة 5 ،دار وائل للنشر عمان ، الاردن 2004.

8 -خليل محمود الرفاعي ، واخرون، اساسيات المحاسبة المالية ، طبعة الاولى مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع عمان ،الاردن 2004.

9 -دريد كامل ال شيب، ادارة البنوك المعاصرة،دارة المسيرة، الطبعة الثانية ،عمان 2018.

10 - رشاد العصار رياض الحلبي "النقود والبنوك ،دار الصفاء للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عمان 2000.

11 - رضوان محمد العناتي ، مبادئ محاسبة وتطبيقها ،دار الصفاء الاردن ،طبعة الرابعة2003.

12 - سعيد فرحات جمعة ،الاراء المالي للمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة ،دار المريخ للنشر والتوزيع دون طبعة الرياض 2000.

13 - سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات وادارة النقود والبنوك في اطار عالمية القرن الحادي والعشرون، المكتب العربي الحديث الاسكندرية.

14 - سمير محمد العزيز، الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية ، مكتبة الاشعاع الفنية للنشر والتوزيع مصر 2000.

15 - صالح الرزق ، وراني عبد الكريم اصول المحاسبة دار الفكر للنشر والتوزيع ،بيروت 1992.

16 - طارق الحاج مبادئ التمويل دار الصفاء للنشر والتوزيع عمان الاردن 2010.

17 - عاطف جابر طه تنظيم وادارة البنوك منهج وصفي تحليلي،الدار الجامعية القاهرة 2008.

18 - عبد الحليم كراجة، محاسبة البنوك ،طبعة الاولى ،دار هناء للنشر والتوزيع،عمان الاردن 2000.

19 - عبد السلام لفته ،ادارة المصارف خصوصية العدل المصرفي الذاكرة للنشر والتوزيع الطبعة الاولى عمان 2012.

20 - عبد المطلب عبد الحميد دراسة الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ، الدار الجامعة طبعة اسكندرية مصر 2003

21 - عبد القادر محمد محمد عبد القادر عطبة، دراسة الجدوى التجارية والاقتصادية والاجتماعية مع المشروعات الدار الجامعية الطبعة الثانية الاسكندرية 2001.

22 - عبيد علي الحجازي ، مصادر التمويل ، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع القاهرة مصر 2001.

23 - فائق شاقير ، عاطف الاخرس عبد الرحمان سالم محاسبة البنوك ، طبعة الثالثة دار المسيرة الاردن 2008.

24 - محمد صالح الحفاوي، الادارة المالية والتمويل ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع الاسكندرية مصر 2000.

25 - محمد الصيرفي ، ادارة المصارف ، دار الوفاء ، الطباعة والنشر الطبعة الاولى 2007.

26 - ناصر نور الدين عبد اللطيف، دراسات في المحاسبة الادارية الاستراتيجية لأغراض تحسين الاداء والانتاجية طبعة الاولى دار الجامعة الاسكندرية مصر 2014.

27 - نبيل شاكر اعدادات دراسة الجدوى وتقييم المشاريع الجديدة مكتبة عين شمس القاهرة 1998.

28 - هيثم محمد الزغبي ، الادارة والتحليل المالي ، دار الفكر والنشر والتوزيع الاردن عمان 2000.

ثانيا:المجلات.

1 رابح بوقرة ، مصادرة عريوة، مدى عريوة ، مدى تطبيق مبادئ جوكمة الشركات في البنوك الخارجية في اطارها معايير المحاسبية الدولية لتفعيل، رقابتها وتحسين ادائها البنكي مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية جامعة بوضياف المسيلة 2012.

2 علي محمود محمد، سعر الفائدة وتأثيره في ربحية المصاريف التجارية ،دراسة حالة مصرف سورية والمجر ش.م م مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية دمشق 30 العدد 1 ،2014.

3 -هدى دياب احمد صالح، أساليب المحاسبة الإدارية ودورها في تحقيق الزيادة في المؤسسات الفندقية ، مجلة جامعة القدس ، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا جامعة القدس المفتوحة ، رام الله فلسطين مجلد 1، 2010.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية:

1 -باسل جبر حسن ابو زعيتر ، العوامل المؤثرة علي ربحية المصارف التجارية العاملة في فلسطين مذكرة لنيل شهادة الماجيتسر في المحاسبة والتمويل كلية التجارة بالجامعة السلامية عزة 2006.

2 -توفيق زرمان فعالية استعمال المحاسبة البنكية في التدقيق والرقابة مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة متنوريقسنطينة – الجزائر 2005

3 -زبير عياش : تثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حالة ولاية أم بواقي رسالة دكتورة جامعة العربي بن مهيدي كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2012/2011

4 -الصالح مفتاح محاضرات في المالية الدولية . سنة الرابعة مالية ونقود الجامعة محمد خيضر بسكرة 2001 .

5 -عبد الواحد غردة " ضوابط منح الائتمان فيالبنوك التجارية مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة يخضر بسكرة الجزائر 2004/2003

6 -لدرع خديجة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين البدائل التقليدية و الإسلامية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2013.

7 محمد بشير إبراهيمألزغبي ، استخدام مؤشرات الدولة و الربعية في تقييم الملائمة المالية للقملاء دراسة تطبيقية للمخطط، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه في الإدارة المالية جامعة سان كانس العراق 2010.2011 .

8 محمد بوتين المحاسبة العامة للمؤسسات : ديوان المطبوعات الجامعة الجزائرية .

9 محمد العربي سأكر ، محاضرات في تمويل التنمية الاقتصادية جامعة محمد يخضر بسكرة الجزائر 2002.

رابعا: التقارير والقوانين و المراسيم و الأوامر :

1 المادة 03 القانون رقم 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي المالي الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الجزائر العاصمة الجزائر 74.

2 القانون رقم 09-05 المتضمن أعداد الكشوف المالية تاريخ 29 ديسمبر 2009 العدد 76. الجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .

3 القانون رقم 09-08 المتعلق بقواعد التنظيم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية ، تاريخ 25 فبراير 2010 العدد 14 الجريدة الرسمية للجهوية الديمقراطية الشعبية.

قائمة الملاحق

جدول الإهتلاك

العميل: شركة عمومية
المبلغ المرخص: 319.100.000,00دج
المبلغ المعبئ : 319.100.000,00دج
تاريخ التعبئة: 10ديسمبر 2014

مدة القرض: 15سنة منها 07سنوات مؤجلة التسديد
معدل الفائدة: 3.50%
معدل الرسم على القيمة المضافة: 19%

رقم القسط	تاريخ القسط	مبلغ الإهتلاك	الفائدة الرسم على القيمة المضافة	مبلغ القسط المبلغ المتبقي من القرض
1	10-06-22	19.943.750,00	5.584.250,00	26.589.007,50
			1.061.007,50	299.156.250,00
2	10-12-22	19.943.750,00	5.235.234,38	26.173.678,91
			994.694,53	279.212.500,00
3	10-06-23	19.943.750,00	4.886.218,75	25.758.350,31
			928.381,56	259.268.750,00
4	10-12-23	19.943.750,00	4.537.203,13	25.343.021,72
			862.068,59	239.325.000,00
5	10-06-24	19.943.750,00	4.188.187,50	24.927.693,13
			795.755,63	219.381.250,00
6	10-12-24	19.943.750,00	3.839.171,88	24.512.364,54
			729.442,66	199.437.500,00
7	10-06-25	19.943.750,00	3.490.156,25	24.097.035,94
			663.129,69	179.493.750,00
8	10-12-25	19.943.750,00	3.141.140,63	23.681.707,35
			596.816,72	159.550.000,00
9	10-06-26	19.943.750,00	2.792.125,00	23.266.378,75
			530.503,75	139.606.250,00
10	10-12-26	19.943.750,00	2.443.109,38	22.851.050,16
			464.190,78	119.662.500,00
11	10-06-27	19.943.750,00	2.094.093,75	22.435.721,56
			397.877,81	99.718.750,00
12	10-12-27	19.943.750,00	1.745.078,13	22.020.392,97
			331.564,84	79.775.000,00
13	10-06-28	19.943.750,00	1.396.062,50	21.605.064,38
			265.251,88	59.831.250,00
14	10-12-28	19.943.750,00	1.047.046,88	21.189.735,79
			198.938,91	39.887.500,00
15	10-06-29	19.943.750,00	698.031,25	20.774.407,19
			132.625,94	19.943.750,00
16	10-12-29	19.943.750,00	349.015,63	20.359.078,60
			66.312,97	0,00
	المجموع	**319.100.000,00**	**47.466.125,04**	**375.584.688,80**
			9.018.563,76	

الملاحظات:

بالنسبة لمبلغ القرض يرصد

المبلغ الإجمالي للفائدة: 47.466.125,04 دج

المبلغ الإجمالي للرسوم: 9.018.563,76 دج

المبلغ الكلي المسدد: مبلغ القرض+معدل الفائدة+الرسوم= 375.584.688,80 دج

جدول الإهتلاك

العميل:	شركة عمومية	مدة القرض:	15سنة منها 07سنوات مؤجلة التسديد
المبلغ المرخص:	319.100.000,00دج	معدل الفائدة:	3.50%
المبلغ المعين :	319.100.000,00دج	معدل الرسم على القيمة المضافة:	19%
تاريخ التعيئة:	10ديسمبر 2014		

رقم القسط	تاريخ القسط	مبلغ الاهتلاك	الفائدة	مبلغ القسط
			الرسم على القيمة المضافة	المبلغ المتبقي من القرض
1	10/06/2022	19.943.750,00	5.584.250,00	26.589.007,50
			1.061.007,50	299.156.250,00
2	10/12/2022	19.943.750,00	5.235.234,38	26.173.678,91
			994.694,53	279.212.500,00
3	10/06/2023	19.943.750,00	4.886.218,75	25.758.350,31
			928.381,56	259.268.750,00
4	10/12/2023	19.943.750,00	4.537.203,13	25.343.021,72
			862.068,59	239.325.000,00
5	10/06/2024	19.943.750,00	4.188.187,50	24.927.693,13
			795.755,63	219.381.250,00
6	10/12/2024	19.943.750,00	3.839.171,88	24.512.364,54
			729.442,66	199.437.500,00
7	10/06/2025	19.943.750,00	3.490.156,25	24.097.035,94
			663.129,69	179.493.750,00
8	10/12/2025	19.943.750,00	3.141.140,63	23.681.707,35
			596.816,72	159.550.000,00
9	10/06/2026	19.943.750,00	2.792.125,00	23.266.378,75
			530.503,75	139.606.250,00
10	10/12/2026	19.943.750,00	2.443.109,38	22.851.050,16
			464.190,78	119.662.500,00
11	10/06/2027	19.943.750,00	2.094.093,75	22.435.721,56
			397.877,81	99.718.750,00
12	10/12/2027	19.943.750,00	1.745.078,13	22.020.392,97
			331.564,84	79.775.000,00
13	10/06/2028	19.943.750,00	1.396.062,50	21.605.064,38
			265.251,88	59.831.250,00
14	10/12/2028	19.943.750,00	1.047.046,88	21.189.735,79
			198.938,91	39.887.500,00
15	10/06/2029	19.943.750,00	698.031,25	20.774.407,19
			132.625,94	19.943.750,00
16	10/12/2029	19.943.750,00	349.015,63	20.359.078,60
			66.312,97	0,00
المجموع		319.100.000,00	47.466.125,04	375.584.688,80
			9.018.563,76	

الملاحظات:

بالنسبة لمبلغ القرض برصد

المبلغ الإجمالي للفائدة: 47.466.125,04 دج

المبلغ الاجمالي للرسوم: 9.018.563,76 دج

المبلغ الكلي المسدد: مبلغ القرض+معدل الفائدة+الرسوم= 375.584.688,80 دج

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'enseignement Supérieur et de la recherche scientifique

Université Yahia Farès de Médéa
Faculté des sciences économique et des sciences Commerciales et des sciences de gestion

جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم مالية ومحاسبة

الرقم:...../ب. د. ح/ 2023
المدية في: 21 مارس 2023

إلى السيد: مدير البنك الجزائري الخارجي
لولاية بالمدية

الموضوع: السماح للطلبة بإجراء دراسة حالة متعلقة بمذكرة ماستر

سيادة المدير المحترم، في إطار التنسيق والتعاون بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والإدارية، وبهدف الرفع من المستوى العلمي للطالب وتوطيد التكامل بين الجانب النظري والتطبيقي، ومن أجل إجراء مذكرة ماستر موسومة بعنوان : **"أثر محاسبة تمويل الاستثمارات على ربحية البنك (البنك الجزائري الخارجي)** ".

فإننا نرجو من سيادتكم المحترمة السماح للطالبة بإجراء دراسة حالة لدى مؤسستكم.

الرقم التسجيل	الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	مكان الميلاد
181832038444	طبال أنفال	1998/09/01	المدية
المسجل (ة): في السنة الثانية ماستر : 2022 / 2023		تخصص : محاسبة	
السنة الجامعية: 2023/2022			

فترة إجراء دراسة حالة لدى المؤسسة المستقبلة: من:2023/02/12 إلى غاية:2023/03/09
وفي الأخير تقبلوا منا سيادة المدير أسمى عبارات الاحترام والتقدير.

رئيس القسم:
رئيس قسم العلوم المالية والمحاسبة
أ.د كمين علوطي

مدير المؤسسة المستقبلة:
بنك الجزائر الخارجي
المديرية
BEA
المدية
شارع فراح احمد
نجيوي علي
مدير الوكالة